الهيئة الوطنية
للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب
National Authority for Qualifications &
Quality Assurance of Education & Training

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التَّعْلِيم العالي

تقرير مراجعة البرامج في الكُلِّيَّة

برنامج الماجستير في القانون الخاص

كلية الحقوق

جامعة البحرين

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 4-6 مايو 2015

HC065-C2-R065

جدول المحتويات

1. عملية مراجعة البرامج في الكُلِّيَّة.....2

2. المؤشر (1): برنامج التَّعَلُّم 7

3. المؤشر (2): كفاءة البرنامج 14

4. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين.....26

5. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة 36

6. الاستنتاج 45

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التَّعْليم والتدريب–مملكة البحرين 2015

1. عملية مراجعة البرامج في الكُلِّيَّة

1.1 إطار مراجعة البرامج في الكُلِّيَّة

من أجل تلبية الحاجة إلى نظامٍ صارمٍ لضمان الجودة في منظومة التَّعْلِيم في مملكة البحرين، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التَّعْلِيم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التَّعْلِيم والتدريب بتطوير وتنفيذ عمليتين للمراجعة الخارجية للجودة هما المراجعة المؤسسية ومراجعة البرامج في الكُلِّيَّة، حيث إن من المؤمل أن تؤدي نتائجهم إلى زيادة الثقة في نظام التَّعْلِيم العالي في مملكة البحرين على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لمراجعات البرامج الأكاديمية في الكُلِّيَّة، وهي:

- تزويد صانعي القرار (في مؤسسات التَّعْلِيم العالي، والهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التَّعْلِيم والتدريب، ومجلس التَّعْلِيم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم، وجهات التوظيف المحتملة للخريجين، والجهات الأخرى ذات العلاقة) بأحكام تستند إلى الأدلة حول جودة برامج التَّعَلُّم؛
- دعم تطوير العمليات الداخلية لضمان الجودة من خلال المعلومات حول الممارسات الجيدة الناشئة والتحديات، إلى جانب الآراء التقييمية والتحسين المستمر؛
- تعزيز سمعة قطاع التَّعْلِيم العالي البحريني إقليمياً وعالمياً.

أما المؤشرات الأربعة التي تستخدم لقياس ما إذا كان البرنامج مستوفياً للحد الأدنى من المعايير أم لا، فهي:

المؤشر (1): **برنامج التَّعَلُّم**

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعَلُّم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): **كفاءة البرنامج**

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتَاحَة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): **المعايير الأكاديمية للخريجين**

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): **فاعلية إدارة وضمان الجودة**

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

تشير لجنة المراجعة في تقرير المراجعة فيما إذا كان البرنامج مستوفياً لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة. فإذا كان البرنامج مستوفياً لكلٍّ منها، فستكون هناك عبارة استنتاجيّة تذكر بأن هناك "ثقة" في البرنامج. وإذا كان البرنامج مستوفياً لاثنين أو ثلاثة من هذه المؤشرات، بما فيها المؤشر الأول، فسيُحكم عليه بأنه على "قدْرٍ محدود من الثقة"؛ أما إذا كان البرنامج مستوفياً لمؤشرٍ واحدٍ فقط من هذه المؤشرات، أو غير مستوفٍ لأي منها، أو غير مستوفٍ للمؤشر رقم (1)، فسيكون الحُكم عليه بأن البرنامج "غير جدير بالثقة"، كما هو موضَّح بالجدول التالي:

جدول رقم 1: معايير الحُكم

المعايير	الحُكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم(1)	هناك قدْر محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

2.1 عملية مراجعات البرامج الأكاديمية في الكُلِّيَّة في جامعة البحرين

أُجريت عملية مراجعة البرامج في الكُلِّيَّة في كلية الحقوق من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التَّعْلِيم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التَّعْلِيم والتدريب، بموجب التخويل الممنوح لها لمراجعة جودة التَّعْلِيم العالي في مملكة البحرين. وقد تم إجراء الزيارة الميدانية في

تاريخ 4–6 مايو 2015، لغرض مراجعة البرامج التي تطرحها الكُلِّيَّة، وهي: البكالوريوس في الحقوق، والماجستير في القانون العام، والماجستير في القانون الخاص.

ومن ثمَّ يقدم هذا التقرير وصفاً لعملية مراجعة البرامج في الكُلِّيَّة التي قامت بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التَّعْلِيم العالي، والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة لبرنامج الماجستير في القانون الخاص استناداً إلى تقرير التقييم الذاتي والملاحق التي قدمتها جامعة البحرين، والوثائق المساندة الإضافية التي تم توفيرها خلال الزيارة الميدانية، إضافة إلى المقابلات والمشاهدات التي تمت أثناء الزيارة.

لقد قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التَّعْلِيم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التَّعْلِيم والتدريب بإخطار جامعة البحرين في 11 ديسمبر 2014، بأنها سوف تخضع لعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية في كلية الحقوق إلى جانب زيارة ميدانية، كان من المزمع إجراؤها خلال 4–6 مايو 2015. واستعداداً لهذه العملية، قامت جامعة البحرين بعملية تقييم ذاتي لكافة البرامج الأكاديمية بالكُلِّيَّة؛ قدمت على أثرها تقرير التقييم الذاتي مع ملحقاته، وذلك في الموعد المتفق عليه لهذا الغرض في 5 مارس 2015.

شكَّلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التَّعْلِيم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التَّعْلِيم والتدريب لجنة مراجعة مؤلفة من خبراء في المجال الأكاديمي لبرنامج الماجستير في القانون الخاص وفي التَّعْلِيم العالي؛ ممن لديهم خبرة في المراجعات الخارجية لجودة البرامج الأكاديمية. وقد تكوَّنت هذه اللجنة من أربعة مراجعين خارجيين.

ويتضمن هذا التقرير الاستنتاجات المدعومة بالأدلة التي توصلت إليها لجنة المراجعة بالاستناد إلى:

(i) تحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المساندة التي أعدّتها المؤسسة قبل الزيارة الميدانية التي تمت لغرض المراجعة من قِبل النُّظراء؛
(ii) التحليل المُستمَد من المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع مختلف الجهات ذات العلاقة (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، الخريجين، وأرباب العمل)؛

(iii) التحليل المستنِد إلى الوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة وتم تقديمها خلال الزيارة الميدانية.

ومن المتوقع أن تستفيد جامعة البحرين من النتائج الواردة في هذا التقرير؛ وذلك من أجل تعزيز وتدعيم برنامج الماجستير في القانون الخاص. وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التَّعْلِيم العالي تدرك بأن مسألة ضمان الجودة هي مسئولية مؤسسة التَّعْلِيم العالي نفسها؛ لذا فإن من حق جامعة البحرين أن تقرر كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة هذا. ومع ذلك، وبعد مضي ثلاثة أشهر على نشر هذا التقرير، يتوجب على جامعة البحرين أن تقدم لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التَّعْلِيم العالي خطة تحسين للاستجابة لهذه التوصيات.

وتودُّ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التَّعْلِيم العالي أن تتقدم بشكرها لجامعة البحرين على الطريقة المتعاونة التي ساهمت فيها في عملية مراجعة البرنامج في الكُلِّيَّة. كما تود الإدارة أن تعبّر عن تقديرها للمناقشات الصريحة التي أُجريت خلال هذه المراجعة، والأداء المهني الذي أبداه أعضاء الهيئة الأكاديمية والادارية في برنامج الماجستير في القانون الخاص بهذا الخصوص.

3.1 نبذة عامة حول كلية الحقوق

بدأت دراسة القانون في جامعة البحرين كقسم من أقسام كلية إدارة الأعمال في سنة 1999، غير أنه وإدراكًا لأهمية الدور الذي تؤديه دراسة القانون باعتباره رافدًا مهمًّا من روافد النهضة العلمية، فقد صدر قرار مجلس الأمناء بجامعة البحرين رقم (159)، بإنشاء كلية الحقوق في 6-3-2002. وتسعى كلية الحقوق إلى أداء رسالتها من خلال إعداد وتأهيل طلبتها للعمل في المؤسسات والهيئات القضائية والتشريعية والدوائر القانونية، وتزويدهم بالعلم والمعرفة القانونية وضرورة الربط بين الواقع العملي والدراسة النظرية، الأمر الذي يجعلهم قادرين على التغيير الإيجابي في مجتمعهم وتلبية حاجاته المتجددة. ويوجد في الكُلِّيَّة حاليًا قسمان، هما: قسم القانون العام وقسم القانون الخاص. كما تقدم الكُلِّيَّة أربعة برامج أكاديمية هي: برنامج البكالوريوس في الحقوق، برنامج الماجستير في القانون العام، برنامج الماجستير في القانون الخاص، وبرنامج الدكتوراه في الحقوق. وفي العام الأكاديمي 2014–2015، كان عدد أعضاء هيئة التدريس في الكُلِّيَّة (44) عضوًا أكاديميًّا يعملون بدوام كامل، و(10) أعضاء هيئة تدريس يعملون بدوام جزئي، يدعمهم (20) موظفًا إداريًّا في تقديم البرنامج. وقد بلغ عدد الطلبة الملتحقين بالكُلِّيَّة في

وفي وقت إجراء الزيارة الميدانية (1871) طالبًا. وقد تمت مراجعة برامج الكُلِّيَّة في عام 2013، من قبل جمعية المحامين الأمريكية (American Bar Association) التي قدمت تقريرها بشأن المقترحات وإصلاحات التَّعْلِيم القانوني في الكُلِّيَّة.

4.1 نبذة عامة حول الماجستير في القانون الخاص

يتم طرح برنامج الماجستير في القانون الخاص من قبل قسم القانون الخاص في كلية الحقوق، حيث يضطلع عميد كلية الحقوق بإدارة البرنامج بالتنسيق مع رئيس قسم القانون الخاص. وقد بدأ طرح البرنامج في العام الأكاديمي 2008–2009، وتم تخريج أول دفعة في العام الأكاديمي 2011–2012. ويساهم في تقديم البرنامج (26) من أعضاء هيئة التدريس يساندهم (20) موظفًا إداريًّا. وفي وقت إجراء الزيارة الميدانية، بلغ عدد الطلبة الملتحقين بالبرنامج (11) طالبًا، ومنذ بدء الدراسة في البرنامج إلى الآن، تم تخريج (6) طلبة في برنامج الماجستير في القانون الخاص.

5.1 ملخص أحكام المراجعة

جدول رقم 2: ملخص أحكام مراجعة برنامج الماجستير في القانون الخاص

المؤشر	الحُكم
1: برنامج التَّعَلُّم	مستوفٍ
2: كفاءة البرنامج	مستوفٍ
3: المعايير الأكاديمية للخريجين	مستوفٍ
4: فاعلية إدارة وضمان الجودة	مستوفٍ
الاستنتاج العام	**جدير بالثقة**

2. المؤشر (1): برنامج التَّعَلُّم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعَلُّم المطلوبة، والتقييم.

1.2 لدى برنامج الماجستير في القانون الخاص إطار عمل أكاديمي واضح يتضمن أهدافًا ومخرجات تعليمية تتوافق مع أهداف ورسالة الكُلِّيَّة. ويسعى البرنامج إلى تزويد المجتمع البحريني بخريجين ذوي خبرات قانونية متميزة، وتوظيف البحث القانوني في مجال خدمة المجتمع ومتطلبات سوق العمل، وتعميق الدراسات القانونية بما يعمل على تطوير العمل التشريعي والقضائي. وتلاحظ لجنة المراجعة أن أهداف البرنامج المتمثلة في دعم حاجة سوق العمل بالمملكة، ورفده بعناصر وكفاءات قانونية رصينة التكوين القانوني، تتفق مع النصوص المعبرة عن رسالة الجامعة والتي تركز على "الالتزام نحو التميُّز في عملية التَّعْلِيم والتَّعَلُّم"؛ ورسالة الكُلِّيَّة المتمثلة في "إعداد كوادر قانونية متميزة". وقد تضمن تقرير التقييم الذاتي مصفوفات تحدد المخرجات التَّعْلِيمية للبرنامج، وتوضح تقاطعها مع أهدافه. وتُقدِّر لجنة المراجعة أن هناك إطارَ عمل للتخطيط الأكاديمي لبرنامج الماجستير في القانون الخاص، مع أهداف واضحة تساهم في تحقيق رسالة الكُلِّيَّة والمؤسسة.

2.2 يتكون المنهج الدراسي لبرنامج الماجستير في القانون الخاص من (33) ساعة معتمدة موزعة على (9) مقررات دراسية (من بينها (8) مقررات إجبارية ومقرر واحد اختياري) بمعدل (3) ساعات لكل مقرر، بالإضافة إلى (6) ساعات لأطروحة الماجستير. وتلاحظ لجنة المراجعة أنَّ المنهج الدراسي يتضمن مجموعة مناسبة من المقررات المعمقة والموسَّعة التي تحقق توازنًا جيدًا ما بين الجوانب النظرية والقضايا التطبيقية. ولجنة المراجعة تُقدِّر أنَّ المنهجَ الدراسيَّ منظم بما يتيح عبئًا دراسيًّا مناسبًا مع وجود توازنٍ مُطبقٍ بين المعرفة والمهارات. غير أن لجنة المراجعة ترى أنه من غير المنطقي أن يتم تدريس قانون المرافعات المدنية والتجارية (LAW 512)، والقانون الدولي الخاص (LAW 518)، في آخر فصل دراسي، وأنْ يُقدَّمَ عليهما مقررا التحكيم التجاري (LAW 514)، وقانون المعلوماتية (LAW 513). وعليه توصي اللجنة بتقديم طرح المقررين: قانون المرافعات المدنية والتجارية (LAW 512)، والقانون الدولي الخاص (LAW 518)، إلى الفصل الدراسي الثاني؛ من أجل تحقيق تدرج دراسي أفضل. كما تلاحظ

لجنة المراجعة أن الخطة الدراسية تتضمن مقررًا اختياريًّا بمعدل (3) ساعات معتمدة، حيث يتعين على الطالب اختيار مقرر من بين أربعة مقررات اختيارية؛ يتم طرحها وهي: فلسفة القانون LAW 501، قانون العمليات المصرفية (LAW 514)، وقانون الملكية الفكرية (LAW 517)، وقانون العمليات المصرفية الإسلامية (LAW 519). غير أن اللجنة عَلِمْت من المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة أثناء الزيارة الميدانية عدم وجود فرصة حقيقية للطالب لاختيار مقرر من بين المقررات الاختيارية، حيث إن الكُلِّيَّة هي التي تختار المقرر الذي يتم طرحه. وعليه توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكُلِّيَّة بطرح عدد مناسب من المقررات الاختيارية في كل فصل دراسي، بحيث تتاح للطلبة فرصة حقيقية لاختيار مقرر من بينها. وتقترح اللجنة بأن تتضمن هذه المقررات عددًا من الموضوعات الجديدة بما يتفق مع التطورات الحديثة، مثل: قانون حماية المستهلك، وعقود الـ (Franchising)، أو الامتياز التجاري، وقانون التجارة الدولية، وحماية الاستثمارات، والقانون الطبي.

3.2 أمَّا فيما يتعلق بالمهارات التي يطوِّرها المنهج الدراسي، تلاحظ اللجنة مع التقدير أن هناك جوانب تحظى باهتمام جيد، حيث يتيح المنهج للطلبة فرصة اكتساب قدرٍ مناسبٍ من المعارف المعمقة تنعكس في مهارات ذهنية ومهنية، كالتحليل والاستنتاج، ومقارنة النصوص القضائية. كما تتاح للطلبة فرصة تطبيق المهارات العملية من خلال مقرر مناهج البحث (LAW 500)، الذي يساهم في بناء قدرة الطالب على إجراء الأبحاث القانونية من خلال تعلم كيفية تحديد المشكلات العملية موضوع البحث، والتوصل إلى حلول لها، من خلال تحليل النصوص والقرارات القضائية، كما يكسب هذا المقرر الطالب مهارة الصياغة القانونية، وهذا أمر لا غنى عنه في كتابة أطروحة الماجستير. وقد تبين للجنة المراجعة من خلال المقابلات، أن معظم الطلبة يرون تحقق استفادة كبيرة لهم من دراسة هذا المقرر، وعبروا عن رضائهم عن أداء أعضاء هيئة التدريس الذين قاموا بتدريس هذا المقرر. كما أكد أعضاء هيئة التدريس في لقائهم مع لجنة المراجعة أن مقرر مناهج البحث يدرس بطريقة عملية حول كيفية إعداد الدراسات القانونية، من حيث اختيار موضوعات البحث، والالتزام بقواعد البحث العلمي، وأن عضو هيئة تدريس المقرر يصطحب الطلبة إلى المكتبة للتعرف على المؤلفات والأبحاث المنشورة المتصلة بموضوع البحث. وتُقدِّر لجنة المراجعة وجود مقرر مناهج البحث في الخطة الدراسية؛ مما يحقق التوازن المطلوب بين المعارف النظرية وتطبيق المهارات العملية في مجال القانون الخاص.

4.2 المفردات الدراسية موثَّقة بشكلٍ جيد من حيث المحتوى، والمستوى، والمخرجات التَّعْلِيمية المطلوبة، وطرق التَّعْلِيم والتَّعَلُّم، مع مصادر مناسبة للممارسة العملية والنتائج البحثية الراهنة؛ وتستوفي المعايير والشروط الخاصة بالتخصص وهو القانون الخاص. وبالاطلاع على ملفات المقررات خلال الزيارة الميدانية، لاحظت لجنة المراجعة استخدام استمارة موحدة؛ من أجل توصيف المقرر ومخرجاته، وربط هذه المخرجات بالمخرجات التَّعْلِيمية للبرنامج، مع تحديد طرق التَّعْلِيم والتَّعَلُّم، وأدوات التقييم التي ستستخدم لقياس هذه المخرجات. وخلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، عَلِمْت اللجنة أن عملية إعداد استمارات المفردات الدراسية تتم وفقًا لإرشادات مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة البحرين. ولجنة المراجعة تُقدِّر أنَّ محتوى المنهج الدراسي، ومستواه ومخرجاته التَّعْلِيمية – بشكلٍ عام – يلبي الشروط والمعايير المتوقعة في برنامج ماجستير في القانون الخاص. وتلاحظ اللجنة أن عضو هيئة التدريس المكلف بتدريس المقرر يقوم باختيار ثلاثة موضوعات يرى أنها مهمة وحديثة ثمَّ يعرضها على مجلس القسم، ليختار القسم منها موضوعًا يتم تدريسه في العام الدراسي التالي بعد موافقة مجلس الكُلِّيَّة على هذا الاختيار. وقد استعَلِمْت لجنة المراجعة من إدارة الكُلِّيَّة عن الموضوعات التي يتم تدريسها لمجموعة من المقررات ووجدت أنها، بوجه عام، ملائمة لفرع القانون الخاص الذي يتناوله المقرر. إلا أن لجنة المراجعة ترى أنه من الأفضل ألَّا يترك اختيار موضوعات المقررات الدراسية لعضو هيئة التدريس، وعليه توصي اللجنة بأن يقوم مجلس قسم القانون الخاص بوضع خطة بحثية تحدد فيها مستجدات العلم القانوني في مجال القانون الخاص يتم تدريسها؛ لضمان أن تكون الموضوعات المقترحة حديثة، وتلبي التطور الفقهي والقضائي والتشريعي.

5.2 لدى برنامج الماجستير في القانون الخاص خمسة مخرجات تعلُّم مطلوبة على مستوى البرنامج؛ معبر عنها بوضوح في توصيف البرنامج، وتشمل: الدراية المعمقة لفروع القانون الخاص، والقدرات الخاصة بممارسة الأعمال القانونية، بالإضافة إلى مهارات التفكير التحليلي، والبحث العلمي ومهارات عامة. وفي مقابلاتها مع أعضاء هيئة التدريس، أُبلِغت لجنة المراجعة أن هناك إجراءات موحَّدة معدة من قبل مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعة؛ من أجل صياغة مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للبرنامج، وربطها بأهدافه. ويوضح تقرير التقييم الذاتي كيفية ربط المخرجات التَّعْلِيمية للبرنامج بأهدافه. ومن خلال فحص الأدلة المقدمة، تأكد للجنة أن هذه المخرجات تحقق مجموعة واسعة من المعارف والمهارات الملائمة لمستوى درجة ماجستير في

القانون الخاص. ولجنة المراجعة تُقدِّر أنَّ مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة لبرنامج الماجستير في القانون الخاص مناسبة لمستوى الدرجة العلمية، وتتوافق – بشكلٍ جيد – مع أهداف البرنامج.

6.2 لكل مقرر في المنهج الدراسي لبرنامج الماجستير في القانون الخاص عددٌ من مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة، موثقة بالتفصيل في تقرير التقييم الذاتي، واستمارة توصيف المقررات الدراسية التي تتضمنها ملفات المقررات. وقد أكَّدت مراجعة ملفات المقررات الدراسية خلال الزيارة الميدانية أن مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للمقررات بوجهٍ عام مناسبة لمستويات المقررات الدراسية، وأنَّها مرتبطة مع مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للبرنامج بشكلٍ مناسب، حيث تضمنت توصيفات المقررات الدراسية مصفوفات للربط بين مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للمقرر الدراسي، ومخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للبرنامج. وقد أشار أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم لجنة المراجعة إلى أنهم قد تلقوا تدريبًا حول صياغة مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية؛ لضمان ملاءمتها – من حيث مستوى التعقيد للمعارف، والمهارات، والكفايات المتحققة – لمستوى المقررات التي صممت من أجلها. ولجنة المراجعة تُقدِّر أنَّ مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية مناسبة لمستوى هذه المقررات، وأنها مرتبطة بمخرجات التَّعَلُّم المطلوبة لبرنامج الماجستير في القانون الخاص بشكلٍ مناسب.

7.2 استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، تخضع سياسة التَّعَلُّم والتَّعْلِيم في برنامج الماجستير في القانون الخاص للنظام المؤسسي للدراسة والامتحانات، وللقواعد والنظم المطبقة على سائر برامج الدراسات العليا بالجامعة، والتي تحث على استخدام طرق تعليم وتعلم متنوعة؛ لدعم تحقيق مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة، وتشجيع الطلبة على تحمُّل المسئولية الشخصية في التَّعَلُّم. كما يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أساليب التَّعْلِيم والتَّعَلُّم المستخدمة في البرنامج والتي تشمل: المحاضرات النظرية، المناقشات والآراء، دراسة التطبيقات القضائية، العصف الذهني، والمشروعات البحثية. وقد تبين للجنة المراجعة – من خلال المقابلات مع طلبة البرنامج – أن طرق التَّعْلِيم والتَّعَلُّم المطبقة تشمل: المحاضرات، ومشاركة الطلبة في التحضير للمحاضرة، وإعداد البحوث، والمناقشة في قاعة المحاضرة؛ كما أن هناك العديد من التطبيقات القضائية والأمثلة التوضيحية لما يتم طرحه من نظريات في المحاضرات لمختلف المقررات الدراسية. وقد أكد أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم اللجنة أن طرق التَّعْلِيم والتَّعَلُّم المعمول بها تشجع على التَّعَلُّم المستقل من

خلال المناقشات، وتبادل الآراء، وجلسات العصف الذهني، وإعداد أوراق العمل، والتقارير. ويحاط كل ذلك بالعلم بأخلاقيات البحث العلمي، والأمانة في النقل والاقتباس العلمي، وتطبيق سياسة لمكافحة الانتحال والسرقات العلمية. وهو أمر محل تقدير لجنة المراجعة. غير أن لجنة المراجعة لاحظت أنَّ وسائل التكنولوجيا الحديثة في التَّعْلِيم غير مستخدمة إلا من قبل عدد قليل من أعضاء هيئة التدريس، كما أنَّ البرنامج لا يستعين بالمحاضرين الخارجيين من العاملين في الحقل القانوني. وترى لجنة المراجعة، أنَّ هناك حاجة لتشجيع أعضاء هيئة التدريس على استخدام الوسائل الحديثة والتَّعَلُّم الإلكتروني؛ من أجل خلق بيئة تعلُّم تفاعلية أكثر للطلبة. من خلال توفير المواد التَّعْلِيمية على برنامج الـ (Blackboard)، أو الـ (Moodle). وعليه توصي اللجنة بأن تقوم الكُلِّيَّة بتوفير التدريب المناسب لأعضاء هيئة التدريس في استخدام طرق وأساليب تعليم وتعلم حديثة، تتناسب مع حاجات التَّعْلِيم القانوني، وتعزز تحقيق أهداف برنامج الماجستير في القانون الخاص.

8.2 سياسات التقييم المتعلقة ببرنامج الماجستير في القانون الخاص موثَّقة في نظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين ونظام الدراسات العليا في جامعة البحرين، حيث توجد مجموعة من الإجراءات تكفل موضوعية التقييمات، من حيث توزيع درجات الامتحان على مختلف إنجازات الطالب وأدائه، ومن حيث إجراءات مناقشة ومعايير الحكم على أطروحة الماجستير. واستنادًا إلى الأدلة المقدمة، يتم توزيع درجات مقررات الدراسات العليا كالآتي: (25%) للامتحانات الجزئية، (40%) للامتحان التحريري النهائي، (10%) للأنشطة الصفية، (15%) للامتحان الشفوي. وبالاطلاع على ملفات المقررات، لاحظت لجنة المراجعة أن عملية تقييم الطلبة تقوم على الجمع بين النظامين التقويمي والتجميعي، حيث تتنوع أساليب التقويم ما بين الامتحان النهائي والامتحانات النصفية، والتقارير، والبحوث، والنشاط الصفي. ويتضمن نظام الدراسة والامتحانات سياسة واضحة توجب على القائم بالتدريس أن يزود طلبة المقرر بتغذية راجعة مكتوبة أو شفوية حول أدائهم في الأنشطة التقويمية؛ ليتمكنوا من التعرف على مستواهم في المقرر ووجوه القصور أو الخطأ في إجاباتهم؛ من أجل تحسينها. وتلاحظ لجنة المراجعة أن التغذية الراجعة حول تقدم الطلبة الدراسي متوفرة من خلال الأنشطة الصفية، وامتحانات منتصف الفصل الدراسي، وكفيلة بتحفيز الطلبة نحو مزيد من بذل الجهد في التَّعَلُّم؛ لتحسين مستواهم الدراسي. وحسبما تبيَّن من الاطلاع على ملفات المقررات والمقابلات مع الطلبة، تلاحظ اللجنة

أن هناك شفافية وعدالة في منح الدرجات. ويعزز ذلك سياسة التظلم من الدرجات المفعلة بشكل جيد في الكُلِّيَّة، وإمكانية مراجعة عضو هيئة تدريس المقرر ومناقشته في أوجه القصور في أداء الامتحان. كما تُطبِّق كلية الحقوق سياسة الجامعة الخاصة بعدم جواز الانتحال العلمي والأكاديمي. وقد أشار الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة إلى أنَّهم يُحاطون عِلمًا بسياسات التقييم، والانتحال والتظلم خلال اليوم التعريفي، ومن خلال الكتيبات التي تصدرها الكُلِّيَّة وعمادة شئون الطلبة. ولجنة المراجعة تُقدِّر أنَّ هناك سياسات وآليات مناسبة وشفافة لتقييم إنجازات الطلبة، والتأكد من موثوقية وعدالة منح الدرجات.

9.2 وفي معرض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج التَّعَلُّم في الماجستير في القانون الخاص، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- يوجد إطار عمل للتخطيط الأكاديمي لبرنامج الماجستير في القانون الخاص مع أهداف واضحة تساهم في تحقيق رسالة الكُلِّيَّة والمؤسسة.
- المنهج الدراسي منظم بما يتيح عبئًا دراسيًّا مناسبًا مع وجود توازنٍ مطبقٍ بين المعرفة والمهارات.
- يتيح المنهج للطلبة فرصة اكتساب قدرٍ مناسبٍ من المعارف المعمقة تنعكس في مهارات ذهنية ومهنية، كالتحليل والاستنتاج، ومقارنة النصوص القضائية.
- تتضمن الخطة الدراسية مقرر مناهج البحث؛ مما يحقق التوازن المطلوب بين المعارف النظرية وتطبيق المهارات العملية في مجال القانون الخاص.
- محتوى المنهج الدراسي، ومستواه ومخرجاته التَّعْلِيمية يلبي الشروط والمعايير المتوقعة في برنامج ماجستير في القانون الخاص.
- مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة لبرنامج الماجستير في القانون الخاص مناسبة لمستوى الدرجة العلمية، وتتوافق – بشكلٍ جيد – مع أهداف البرنامج.
- مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية مناسبة لمستوى هذه المقررات، وأنها مرتبطة بمخرجات التَّعَلُّم المطلوبة لبرنامج الماجستير في القانون الخاص بشكلٍ مناسب.
- طرق التَّعْلِيم والتَّعَلُّم المعمول بها تشجع على تنمية التَّعَلُّم المستقل لدى الطلبة من خلال المناقشات وتبادل الآراء وجلسات العصف الذهني، وإعداد أوراق العمل والتقارير.

- توجد سياسات وآليات مناسبة وشفافة لتقييم إنجازات الطلبة، والتأكد من موثوقية وعدالة منح الدرجات.

10.2 وفيما يتعلق بالتحسينات فإن اللجنة **توصي** بأن على الكُلِّيَّة القيام بما يلي:

- تقديم طرح المقررين قانون المرافعات المدنية والتجارية (LAW 512)، والقانون الدولي الخاص (LAW 518)، إلى الفصل الدراسي الثاني؛ من أجل تحقيق تدرج دراسي أفضل
- طرح عدد مناسب من المقررات الاختيارية في كل فصل دراسي بحيث تتاح للطلبة فرصة حقيقية لاختيار مقرر من بينها
- وضع خطة بحثية تحدد فيها مستجدات العلم القانوني في مجال القانون الخاص يتم تدريسها؛ لضمان أن تكون الموضوعات المقترحة حديثة، وتلبي التطور الفقهي والقضائي والتشريعي
- توفير التدريب المناسب لأعضاء هيئة التدريس في استخدام طرق وأساليب تعليم وتعلم حديثة، تتناسب مع حاجات التَّعْلِيم القانوني، وتعزز تحقيق أهداف برنامج الماجستير في القانون الخاص

11.2 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **ببرنامج التَّعَلُّم.**

3. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتَاحَة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

1.3 يتبع القبول في برنامج الماجستير في القانون الخاص سياسة الجامعة العامة في قبول طلبة الدراسات العليا في البرامج الأكاديمية المختلفة، حيث يتطلب القبول في البرنامج أن يكون المتقدم حاصلًا على درجة البكالوريوس في الحقوق من جامعة البحرين، أو ما يعادلها من الجامعات العربية أو الأجنبية المعترف بها بمعدل تراكمي لا يقل عن (4/2,67) حسب نظام النقاط، أو ما يعادل ذلك من نظم التقييم الأخرى. يضاف إلى ذلك الحصول على شهادة (TOEFL) أو (IELTS) بالدرجة التي يحددها مجلس الكُلِّيَّة، أو أن يكمل بنجاح مقررين معمقين باللغة الإنجليزية في جامعة البحرين. وخلال المقابلات، تأكدت لجنة المراجعة أن على المتقدم إلى البرنامج اجتياز امتحان في المقررات القانونية التي يحددها مجلس القسم، وامتحان قدرات باللغة الإنجليزية بالإضافة إلى مقابلة شخصية. كما تجيز شروط القبول قبول طلبة محولين من جامعات أخرى، أو من برنامج ماجستير إلى برنامج ماجستير آخر داخل الجامعة، وفق الشروط المبينة في المادة (30) من نظام الدراسات العليا في جامعة البحرين. وتلاحظ لجنة المراجعة أنَّ سياسات القبول مُتَاحَة بطريقة واضحة للطلبة على الصفحة الإلكترونية للجامعة، وفي كُتيبات الكُلِّيَّة. كما يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن سياسات القبول تتم مراجعتها بشكلٍ دوري بناءً على أداء الطلبة الحاليين في البرامج الأكاديمية؛ لضمان أن معايير القبول مناسبة لمستوى ونوع البرنامج. ولجنة المراجعة تُقدِّر أنَّ سياسات ومعايير القبول في برنامج الماجستير في القانون الخاص واضحة وملائمة لمستوى ونوع البرنامج، وهي مُتَاحَة للطلبة، ويتم مراجعتها بصفة دورية.

2.3 تلاحظ لجنة المراجعة، من الأدلة المقدمة، أن متطلبات القبول (معدل البكالوريوس المطلوب للقبول، والشروط المرافقة لذلك) كافية لاستقطاب طلاب مؤهلين بشكل مناسب للالتحاق بالبرنامج. كما تأكد للجنة من خلال المقابلات، أن طلبة البرنامج لديهم القدرة الذهنية لاستيعاب المقررات التي تدرس لهم في البرنامج. وقد وجدت لجنة المراجعة أن في إمكان قسم القانون الخاص تحديد بعض المتطلبات الاستدراكية للطلبة، التي يرى أنهم بحاجة إليها ليكونوا قادرين

على التوافق مع متطلبات البرنامج. ولجنة المراجعة تقر أنَّ القسم يطبق شروطًا وإجراءات ملائمة؛ لضمان أن مستوى المقبولين في برنامج الماجستير في القانون الخاص ينسجم مع شروط البرنامج وأهدافه.

3.3 أظهرت الوثائق والمقابلات خلال الزيارة الميدانية أن هناك تسلسل واضح لإدارة برنامج الماجستير في القانون الخاص، ابتداء من عميد كلية الحقوق الذي يترأس الهيكل التنظيمي في الكُلِّيَّة، ويضطلع بإدارة البرنامج بالتنسيق مع رئيس قسم القانون الخاص. ويتولى رئيس القسم الأكاديمي دورا مهمًّا، حيث يقوم بتكليف أعضاء هيئة التدريس في القسم بتدريس المواد المحددة في الخطة والتعامل المباشر مع الطلبة لحل مشكلاتهم، ورئاسة مجلس القسم، وحضور جلسات مجلس الكُلِّيَّة، والتنسيق مع عميد الكُلِّيَّة والجامعة بخصوص البرنامج. ولدى الكُلِّيَّة إجراءات واضحة لتوزيع المسئوليات واتخاذ القرارات، حيث يتم اتخاذ القرارات المهمة من قِبل مجلس القسم، ومن ثم يتم رفعها إلى مجلس الكُلِّيَّة، ثمَّ إلى مجلس الجامعة بحسب ما تقتضيه الحال. كما يشارك في إدارة البرنامج لجان عديدة أهمها لجنة اختيار أعضاء هيئة التدريس، ولجنة الترقيات الأكاديمية، ولجنة التقييم، ولجنة الدراسات العليا في القسم، ولجنة الدراسات العليا في الكُلِّيَّة. كما تلاحظ اللجنة وجود منسق لجنة الدراسات العليا في الكُلِّيَّة يعمل على المتابعة مع منسقي لجان الدراسات العليا في الأقسام بشأن تطوير برامج الدراسات العليا، واستحداث برامج جديدة. كما تلاحظ اللجنة بأن عمل هذه الجهات يساعد في تعزيز إدارة البرنامج، حيث إن لكل منها اختصاصات ومسئوليات محددة وموثقة بصورة جيدة. ولجنة المراجعة تُقدِّر أن هناك خطوطًا واضحة لتحديد المسئولية في إدارة برنامج الماجستير في القانون الخاص تساعده على تحقيق أهدافه.

4.3 لدى كلية الحقوق (26) عضو هيئة تدريس يسهمون في تقديم برنامج الماجستير في القانون الخاص، منهم (3) أعضاء بدرجة أستاذ، و(4) أعضاء بدرجة أستاذ مشارك، و(10) أعضاء بدرجة أستاذ مساعد، بالإضافة إلى (9) مساعدي بحث وتدريس. وترى لجنة المراجعة أنَّ عدد أعضاء هيئة التدريس كافٍ لتغطية المقررات المطروحة في البرنامج ومساعدة الطلبة، وأنَّ مجالات التخصص متنوعة تشمل كل التخصصات المطروحة في البرنامج. كما تلاحظ اللجنة – مع التقدير – تنوع المدارس العلمية التي تخرج منها أعضاء هيئة التدريس، فبعضهم خريجو

جامعات أوروبية، وبعضهم من جامعات عربية؛ مما يثري البرنامج. غير أن لجنة المراجعة، وبعد الاطلاع على الوثائق، وملفات أعضاء هيئة التدريس لاحظت أن هناك نقصًا في عدد أعضاء هيئة التدريس ممن يحملون درجة الأستاذية، حيث جاءت مقتصرة على أستاذين في تخصص القانون المدني، وأستاذ في القانون الخاص دون تحديد التخصص الدقيق. ولذا فإنَّ اللجنة توصي بأنْ يتم تعيين عضو هيئة تدريس واحد على الأقل بدرجة أستاذ وفي تخصص القانون التجاري، أو أي من فروعه، وأستاذ آخر في تخصص التحكيم أو المرافعات المدنية، حيث إنها تخصصات دقيقة تحتاج إلى من هم في درجة أستاذ أو أستاذ مشارك على الأقل. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن عضو هيئة التدريس في البرنامج يجب أن يكون بدرجة أستاذ أو أستاذ مشارك، إلا أنه يجوز في حالات استثنائية لمن هو في درجة أستاذ مساعد أن يُدَرِّسَ في البرنامج بعد الحصول على موافقة مجلس القسم شريطة ألَّا تقل خبرته في التدريس عن أربع سنوات، وألَّا تقل بحوثه المنشورة عن ثلاثة بحوث، وألَّا يقل تقييمه في التدريس عن (70%). وقد تأكد ذلك للجنة المراجعة خلال المقابلات مع الهيئة الأكاديمية للبرنامج. وخلال المقابلات مع كبار مسئولي الكُلِّيَّة، أُبلِغت لجنة المراجعة أنَّ الكُلِّيَّة في عملية متواصلة لتعيين المزيد من الأكاديميين المؤهلين، وفقًا لحاجة البرنامج. وتلاحظ اللجنة – مع التقدير – تعيين أوائل الخريجين كمساعدي بحث في الكُلِّيَّة بعد اجتيازهم اختبار قدرات، وابتعاثهم إلى جامعات أوروبية وأمريكية متميزة بغرض الحصول على درجات علمية عليا في الحقوق، ومن ثم انضمامهم إلى أعضاء هيئة التدريس في البرنامج. ولدى أعضاء هيئة التدريس خبرات واسعة، والبعض منهم نشِطٌ في البحث والنشر العلمي، كما يتبين من سيرهم الذاتية وقائمة المنشورات البحثية لأعضاء هيئة التدريس. وتسعى الكُلِّيَّة لتطوير كفاءة أعضاء هيئة التدريس في مجال التَّعْلِيم والبحث العلمي، وذلك بإشراكهم في المؤتمرات والورش العلمية، وإقامة الدورات التدريبية المناسبة. وبالرغم من وجود إنتاج علمي مناسب لأعضاء هيئة التدريس، إلا أن لجنة المراجعة لاحظت غياب خطة بحثية للكلية لتحفيز الباحثين النشطين على مواصلة جهودهم البحثية. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن تضع الكُلِّيَّة خطة بحثية مدعومة لتشجيع أعضاء هيئة التدريس لنشر مؤلفاتهم في مجالات تخدم أهداف الكُلِّيَّة وبرامجها.

5.3 لدى الجامعة إجراءات واضحة لتعيين وتقييم وترقية أعضاء هيئة التدريس، والموظفين الإداريين. وتُطبِّق هذه الإجراءات بطريقة شفافة، حيث تتم على مستوى الجامعة لجميع الكليات. وتتولى

اللجان المختصة في الكُلِّيَّة متابعة إعداد قوائم المرشحين لشغل الوظائف الأكاديمية، بالتنسيق مع إدارة شئون الموظفين، ورفع التوصيات إلى مجلس القسم، ومن ثم إلى مجلس الكُلِّيَّة الذي يرفع بدوره التوصيات بالتعاقد إلى مجلس الجامعة لاتخاذ القرار النهائي في تعيين الموظفين الأكاديميين الجدد. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن المواطنون البحرينيون يُعينون بصفة دائمة، أما غير البحرينيين فيتم تعيينهم بطريقة التعاقد، وهو الذي يحدد حقوقهم والتزاماتهم. ويتم تجديد العقد بحسب الحاجة والكفاءة. وخلال المقابلات عَلِمْت اللجنة أن الكُلِّيَّة لديها برنامج لتهيئة أعضاء هيئة التدريس والموظفين الجدد، حيث يتم تعريفهم بكلية الحقوق ومرافقها وبرامج الكُلِّيَّة عند توظيفهم. أما استبقاء أعضاء هيئة التدريس الأكْفَاء، فيتم عن طريق منح امتيازات غير الراتب كالدعم المالي للمشروعات البحثية، وإتاحة الفرصة لنشر مؤلفاتهم. وقد عبَّر أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم لجنة المراجعة عن رضاهم نحو الترتيبات المطبقة لتنفيذ سياسات توظيف، وتهيئة، واستبقاء أعضاء هيئة التدريس. ولجنة المراجعة تُقدِّر أنَّ هناك إجراءات واضحة وشفافة لتوظيف وتهيئة واستبقاء الموظفين الأكاديميين، وهي مطبقة بصورة منظَّمة.

6.3 استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، فإن نظام تقييم أعضاء هيئة التدريس يشمل تقييم الأداء التدريسي من قِبل الطلبة في كل فصل دراسي، كما أن هناك تقييمًا شاملاً لأداء أعضاء هيئة التدريس يتم من قِبل رئيس القسم وعميد الكُلِّيَّة، ويتضمن تقييم الأداء التدريسي، النشاط الأكاديمي، والمساهمة في تطوير القسم. وقدعَلِمْت لجنة المراجعة من خلال مقابلاتها مع أعضاء هيئة التدريس أن نظام التقييم الشامل لأداء الموظفين الأكاديميين؛ يتم العمل به فقط عند الترقية، أو تجديد عقد العمل بالنسبة للأكاديميين غير البحرينيين. وترى لجنة المراجعة أن هناك ضرورة لتنفيذ عملية تقييم سنوية لكل أعضاء هيئة التدريس، وعليه توصي اللجنة بأن تقوم الكُلِّيَّة بإعداد وتنفيذ خطة تتضمن آليات رسمية للتقييم السنوي لجميع أعضاء هيئة التدريس، واستخدام نتائج التقييم لتحديد حاجات التطوير المهني وتطوير الأداء الأكاديمي.

7.3 لدى الجامعة نظام شامل للترقيات الأكاديمية، وإجراءات واضحة فيما يتعلق بترقية الأكاديميين، كما هو واضح من الأدلة المُقدّمة، حيث تستند الترقيات إلى أربعة محاور هي: محور الفترة الزمنية، محور التَّعْلِيم والتَّعَلُّم والأنشطة التَّعْلِيمية، محور البحث العلمي والأنشطة العلمية، ومحور الخدمات الجامعية والمجتمعية. إلا أنه ومن خلال المقابلات، عبَّر أعضاء هيئة التدريس

عن قلقهم تجاه تنفيذ نظام وسياسات الترقية، فعلى الرغم من أن إجراءات الترقية واضحة بشكلٍ كافٍ، فإن هناك عقبات تؤدي إلى إطالة ترقية أعضاء هيئة التدريس. وقد عَلِمْت لجنة المراجعة أن عمليات الترقية تستغرق فترة زمنية طويلة لإتمامها؛ تصل إلى ثلاث سنوات، ابتداءً من الوقت الذي يُكمل فيه المتقدم تقديم الوثائق الخاصة بالترقية. كما عَلِمْت اللجنة أن خلال الخمس سنوات السابقة لم يُرَقَّ سوى عضو هيئة تدريس واحد، وأن هناك عضو هيئة تدريس آخر؛ إجراءات ترقيته على وشك الانتهاء. كما لاحظت اللجنة من خلال فحص الأدلة المقدمة، بأنه يتم تخصيص تقدير كبير للأنشطة غير الأكاديمية كخدمة المجتمع في نظام الترقيات الأكاديمية في الجامعة مقارنة بما يمنح من تقدير للإنتاج العلمي؛ والذي ترى لجنة المراجعة أنه عاملا مؤخرًا إن لم يكن مُعيقا لترقية العديد من أعضاء هيئة التدريس. وعليه توصي لجنة المراجعة بأن تعمل الكُلِّيَّة مع الجهات المعنية بجامعة البحرين لمراجعة بعض إجراءات وتدابير ترقيات أعضاء هيئة التدريس، لا سيما بشأن المعايير المحددة لمحاور الترقية الأكاديمية، وتقليص الفترة الزمنية المطلوبة لإنجاز عمليات الترقية.

8.3 توفر جامعة البحرين أنظمة معلومات فعالة تسهم في اتخاذ القرارات المهمة فيما يتعلق بإدارة برنامج الماجستير في القانون الخاص؛ مثل نظام التسجيل الإلكتروني، ونظام الجداول الدراسية، نظام الإرشاد الأكاديمي، ونظام التَّعْلِيم الإلكتروني، ونظام الموارد البشرية. وأثناء الزيارة الميدانية، قُدِّمَ عرضٌ توضيحي عن هذه الأنظمة للجنة المراجعة؛ وقد تأكدت اللجنة من أن هذه الأنظمة مُتَاحَة على موقع الجامعة، بحيث يتم الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ أي قرارات أو رسم سياسات وإستراتيجيات أكاديمية أو إدارية. كما عَلِمْت اللجنة خلال المقابلات مع الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، والموظفين الإداريين بأن في استطاعتهم الاطلاع إلكترونيا على المعلومات التي تخصهم كل حسب حاجته. ولجنة المراجعة تُقدِّر أنَّ هناك نُظُمًا لإدارة المعلومات مستخدمة بشكلٍ فعَّال من قِبل الكُلِّيَّة بما يساعد على دعم عملية اتخاذ القرار في إدارة برنامج الماجستير في القانون الخاص.

9.3 لدى الكُلِّيَّة سياسات وإجراءات مطبقة لضمان أمن سجلات الطلبة، والامتحانات والنتائج من خلال حفظ هذه السجلات لدى جهتين: عمادة الدراسات العليا وعمادة كلية الحقوق من خلال منسق الدراسات العليا، وقسم القانون الخاص. ويقع على عاتق عمادة الدارسات العليا بشكل

أساسي مهمة المحافظة على سجلات وبيانات الطلبة العلمية والشخصية، حيث تحتفظ بها بشكل ورقي ابتداء، ثم يتم إدخال البيانات إلكترونيا وتحديثها لاحقا أولا فأول. أما عمادة القبول والتسجيل فهي الجهة المنوطة باتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ البيانات الأساسية للطلبة، وضمان عدم التلاعب فيها، حيث يقوم مكتب التسجيل بتوفير نظام آمن متعدد المراحل لتقييد عملية الدخول على هذه البيانات. ويعمل الموقع الإلكتروني من خلال شبكة داخلية لجامعة البحرين فقط (LAN)، وهي محمية بنظام أمن (SSL)، بالإضافة إلى جدول تدقيق يسجل كل حالات الموافقة على الدرجات. وخلال المقابلات مع موظفي مركز تقنية المعلومات، عَلِمْت اللجنة أن الدخول إلى هذه البيانات مقيد بالمستخدمين المصرح لهم، والذين يحملون رقمًا سريًّا يتم تغييره كل (120) يوما. كما عَلِمْت اللجنة أنه في الإمكان تتبع هوية الأشخاص الذين دخلوا على هذه البيانات بسهولة ويسر. كما يتم عمل نسخة احتياطية إلكترونية في كل فصل دراسي، وذلك من قبل مركز تكنولوجيا المعلومات بالإضافة إلى نظام حفظ احتياطي داخل وخارج مبنى الجامعة في حال وقوع أحداث أو كوارث. واستنادًا إلى الأدلة المقدمة، والمقابلات خلال الزيارة الميدانية تلاحظ لجنة المراجعة – مع التقدير– أنَّ سياسات وإجراءات ضمان أمن السجلات مطبقة في جميع البيانات الخاصة بالكُلِّيَّة وبرنامج الماجستير في القانون الخاص.

10.3 لدى جامعة البحرين موارد مادية كافية من حيث المساحة والنوع والمعدات لتحقيق أهداف برنامج الماجستير في القانون الخاص. وخلال الزيارة الميدانية، سنحت الفرصة للجنة المراجعة القيام بجولة تفقدية لمبنى كلية الحقوق والمرافق العامة، حيث لاحظت اللجنة أن مبنى الكُلِّيَّة يحتوي على قاعات محاضرات كافية، ومجهزة بأدوات عرض وتدريس إلكترونية، ومكاتب خاصة لأعضاء هيئة التدريس، ومختبر لتقنية المعلومات، وقاعتين للمحاكمة الصورية ومركز للعيادة القانونية، بالإضافة إلى مدرج يتسع إلى (127 طالبا). وتجد لجنة المراجعة أن هذه المرافق كافية ومرضية من حيث العدد والطاقة الاستيعابية. أما بالنسبة إلى المكتبة وبالرغم من نقلها مؤقتا من مبنى كلية الحقوق إلى المكتبة المركزية التي لا تبعد كثيرا فهي مكتبة ثرية بالمراجع والمصادر بشكل عام، وبالقانونية منها بشكل خاص. وتحتوي المكتبة القانونية على أكثر من (17000) مرجع قانوني أغلبها باللغة العربية تشمل مراجع القانون العام والخاص، والشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى الدوريات العربية في القانون. كما تحتوي المكتبة على مصادر تعلُّمٍ كافية، مع توافر أماكن للمطالعة، وأجهزة الحاسوب، والدليل الإرشادي على شبكة الإنترنت،

والمكتبة الرقمية حسبما استبان للجنة المراجعة من واقع الزيارة الميدانية للمكتبة المركزية. وترى لجنة المراجعة أن المكتبة تحتاج إلى دعم فيما يتعلق بالمصادر القانونية باللغات الأجنبية، وعليه توصي اللجنة بأن تقوم الكُلِّيَّة بالتعاقد مع قواعد بيانات إلكترونية في حقل الدراسات القانونية باللغات الأجنبية مثل: West – Law, Legifrance,– Lexis – Nexis؛ لتعزيز أبحاث أعضاء هيئة التدريس والطلبة؛ كونهم طلبة دراسات عليا. وبوجه عام، فإن لجنة المراجعة تُقدِّر أنَّ الحرم الجامعي لجامعة البحرين، ومبنى كلية الحقوق يوفِّران بيئة ممتازة للتعلم تلبي حاجات الموظفين الأكاديميين والطلبة. إلا أنَّه، من خلال المقابلات، عبّر بعض الطلبة عن عدم الرضا نحو نقل المكتبة القانونية إلى المكتبة المركزية. وقد أشارت إدارة الكُلِّيَّة إلى أن هذا النقل تم لتوفير مكاتب إضافية، حيث لم تعد هناك مساحة كافية في المبنى لاستيعاب أعضاء هيئة التدريس الجدد. كما عَلِمْت اللجنة أن الجامعة تقوم حاليًا بإنشاء مبنى إضافي لكلية الحقوق يشتمل على مكتبة قانونية منفصلة؛ ليتناسب المبنى مع التوسعات المستقبلية للكلية وبرامجها في ضوء الطلب المتزايد على برامج الكُلِّيَّة بشكل عام. ولجنة المراجعة تؤيد تنفيذ هذه المبادرة.

11.3 يوجد نظام تعقب للتعرف على معدل استخدام المختبرات، والمكتبة ومصادر التَّعَلُّم الإلكترونية، حيث تحتفظ إدارة المختبر والمكتبة بجدول يومي لكل استخدام لأجهزة الحاسوب في المختبر، وتتبع هذا الاستخدام. كما أن المكتبة تقوم بإجراء التتبع اللازم للموارد الإلكترونية واستخدامها، وقد احتوى تقرير التقييم الذاتي إحصائيات للكتب القانونية التي تمت استعارتها من المكتبة. أمَّا متابعة استخدام مصادر التَّعَلُّم الإلكتروني مثل الـ (Blackboard) والـ (Moodle)، فتتم من قبل مركز زين للتعلّم الإلكتروني. وفي المقابلات مع الموظفين الإداريين، تأكَّدت اللجنة أن هناك سجلات متابعة متوفرة فيما يتعلق باستخدام هذه المرافق، وتقارير يتم إعدادها وتُقدم إلى الكُلِّيَّة عند الطلب. ولجنة المراجعة ترى أنَّ نظام المتابعة كافٍ لتقييم مدى الاستفادة من مصادر الكُلِّيَّة.

12.3 لدى كلية الحقوق مجموعة من خدمات الدعم للموارد المُتَاحَة لطلبة برنامج الماجستير في القانون الخاص، وهي مفصَّلة في تقرير التقييم الذاتي. توفر الكُلِّيَّة دعمًا مناسبًا للطلبة لاستخدام المختبرات والمكتبة والتَّعَلُّم الإلكتروني، حيث يتمكن أعضاء هيئة التدريس والطلبة من استخدام أجهزة الحاسوب من خلال منحهم اسم مستخدم وكلمة مرور. وجميع أجهزة الحاسوب موصولة

بالأنترنت، ومحمية من خلال نظام الجامعة Directory Domain. وتقدم الجامعة لمستخدمي الأجهزة نظام المساعدة التقنية على الأنترنت؛ للإبلاغ عن أي مشكلة فنية ليتم حلها من قبل الفنيين، وإبلاغ المستخدم على بريده الإلكتروني، كما يوجد بالمختبر فني متخصص لمساعدة الطلبة. ويقدم مركز زين للتعلّم الإلكتروني التدريب حول الاستخدام الكفء لتقنية الـ (Blackboard) والـ (Moodle)، لكلٍّ من الموظفين والطلبة. وفيما يتعلق بالمكتبة، فبها نظام يقوم عليه فريق فني متخصص يساعد الطلبة على التعرف على مصادر المعلومات الورقية والإلكترونية، حسبما تبين للجنة المراجعة من واقع الزيارة الميدانية للمكتبة المركزية. وتود اللجنة أنَّ تثني على مستوى الطاقم الإداري في المكتبة المركزية، والدعم الفعال الذي يقدمه لزوار المكتبة من الطلبة والباحثين. وتشيد لجنة المراجعة بالدعم المقدم من إدارة الأنشطة الطلابية، وإدارة التوجيه والإرشاد، وإدارة المخرجات الطلابية في عمادة شئون الطلبة، في مجال الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية والفنية، وقد تم حصر مجموعة من تلك الأنشطة في تقرير التقييم الذاتي، وكذلك الأنشطة المتميزة لشعبة التدريب والتنمية الطلابية. وقد تأكَّد هذا الأمر خلال الزيارة الميدانية التي قامت بها لجنة المراجعة والمقابلات مع الموظفين الإداريين والطلبة. كما تلاحظ اللجنة أن هناك دعمًا لوجيستيًّا للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في السير، والمرور داخل مرافق الكُلِّيَّة، وتخصيص قاعة للطلاب ذوي الإعاقة البصرية في الامتحان، وتوفير طالب مساعد لهم، فضلاً عن توفير مختبر مجهز بخاصية "Visio Braille" لهم. وقد أشاد الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة بأنظمة الدعم المُتَاحَة لهم من قبل الجامعة والكُلِّيَّة. ولجنة المراجعة تُقدِّر أنَّ هناك مجموعة واسعة من خدمات الدعم الفعالة للموارد المُتَاحَة لطلبة برنامج الماجستير في القانون الخاص؛ مما يعزز قدرات تعلُّمهم.

13.3 تنظم الجامعة يومًا للتهيئة لاستقبال الطلبة الجدد، وإرشادهم في بداية كل عام أكاديمي، يتم فيه تعريف الطلبة الجدد بالكُلِّيَّة ومرافقها، وبرامجها الدراسية، والخدمات الأكاديمية والاجتماعية التي توفرها عمادة شئون الطلبة. كما يتم توزيع كتيبات توضيحية تتضمن برنامج اليوم التعريفي، ودليل الطالب ولائحة المخالفات السلوكية، وبيان حقوق الطلبة وواجباتهم. ونفس الإجراءات التعريفية تقدّم للطلبة المنقولين من مؤسسات أخرى. وخلال المقابلات، عبر الطلبة بشكل إيجابي عن قيمة اليوم التعريفي في تهيئتهم لدراستهم؛ كونه يقدِّم لهم معلومات قيِّمة عن البرنامج، ومرافق

الجامعة، وخدماتها. وتُقدِّر لجنة المراجعة وجود ترتيبات منظمة وكافية لإرشاد وتهيئة الطلبة الجدد المقبولين في البرنامج.

14.3 تُطبِّق كلية الحقوق نظام الإرشاد الأكاديمي للجامعة لمتابعة التقدم الدراسي للطلبة، حيث توفر للطلبة مرشدًا أكاديميًّا، وتيسر لهم عملية الاتصال مع أعضاء هيئة التدريس بجميع الطرق. وتعتمد الكُلِّيَّة نظام الإنذار الأكاديمي للطلبة المتعثرين، قبل أن يصل الأمر إلى فصلهم من الجامعة أو البرنامج الدراسي، فالطالب الذي لا يحصل على الحد الأدنى للمعدل التراكمي في البرنامج وهو (3.0 نقاط)، من أصل (4.0 نقاط) يوضع تحت الإنذار الأكاديمي. وتُنفِّذ الكُلِّيَّة نظام متابعة التقدم الدراسي للطلبة بالتعاون مع عمادة القبول والتسجيل، لتحديد الطلبة المتعثرين أكاديميًّا في الوقت المناسب، وتقديم الدعم المناسب لهم. وخلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، أُبلِغت لجنة المراجعة أنَّ جميع الطلبة يُطلب منهم الالتقاء بمرشدهم مرة واحدة على الأقل في الفصل الدراسي الواحد، ويتمثل دوْر المرشد الأكاديمي في مساعدة الطالب في اختيار المقررات؛ من أجل تحسين المعدّل التراكمي العام للطالب المعرّض لخطر الإخفاق الأكاديمي، حيث لا يستطيعون التسجيل دون موافقة المرشد الأكاديمي. وبشأن الدعم الأكاديمي ومتابعة الطلبة المتعثرين، فقد أشار تقرير التقييم الذاتي إلى أن هناك عدة إجراءات تترجم ذلك الدعم، منها الإرشاد الأكاديمي، وتواصل الطلبة مع أعضاء هيئة التدريس إلكترونيًّا وفي الساعات المكتبية، ومنها كذلك نظام تعليم الأقران الذي تطرحه وحدة التدريب والتطوير بشعبة التدريب والتنمية الطلبة، وترتيب حلقات تعليمية داخل فصول دراسية للطلبة الذين لديهم قصور في تحصيلهم العلمي؛ لرفع كفاءتهم وقدرتهم الاستيعابية. وقد أكد الطلبة الذين قابلتهم اللجنة أنهم على علم بتعليمات بأنظمة التقييم، وحالات الحصول على الإنذار أو الفصل من البرنامج، حيث إنها مُتَاحَة على الموقع الإلكتروني للجامعة. وتلاحظ لجنة المراجعة أنَّ هناك رضا عامًّا حول عملية الإرشاد الأكاديمي كما يتبين من نتائج استبانات الطلبة المُقبلين على التخرج من البرنامج: "بصورة عامة كنت راضيًا عن الإرشاد في تخصصي" (73.3%)، "بدا المرشد الأكاديمي مهتما بمساعدتي" (86.7%). ولجنة المراجعة تُقدِّر أنَّ لدى الكُلِّيَّة نظامًا ملائما لتحديد الطلبة المتعثرين أكاديميًّا، يشمل إجراءات لدعم هؤلاء الطلبة، يتم تطبيقه في برنامج الماجستير في القانون الخاص.

15.3 تتوفر بالكُلِّيَّة بيئة تعلم غير رسمي مناسبة، تعمل على توسيع معارف وخبرات طلبة البرنامج خارج صفوف الدراسة، وذلك من خلال عقد العديد من الأنشطة والدورات والحلقات النقاشية والمؤتمرات. ومن ضمن هذه الأنشطة الأسبوع القانوني الذي تقيمه الكُلِّيَّة بالتعاون مع هيئة التشريع والإفتاء، وكذلك الملتقى الحقوقي الذي تنظمه جمعية كلية الحقوق، حيث تلقى محاضرات ذات صلة بالواقع المحلي من قبل نخبة من ذوي الاختصاص، وكذلك الزيارات الميدانية لمجلس الشورى، ومجلس النواب، والمحكمة الدستورية، ومعهد التنمية السياسية وغيرها. كما أن هناك دعمًا مقدمًا للطلبة لحضور المسابقات المحلية والإقليمية. وتشيد لجنة المراجعة بنشاط جمعية كلية الحقوق، وبرنامج الوفد الشبابي، وبرنامج إنجاز، واشتراك طلبة الكُلِّيَّة في مسابقات المحاكمة الصورية بدولة النمسا، وأنشطة العيادة القانونية في الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن يوم المهن الذي ينظمه مكتب الإرشاد المهني سنويًّا يشكل علامة مميزة في مسيرة الكُلِّيَّة، حيث يتم عرض فرص التوظيف للمتخرجين، واطلاعهم على مستجدات سوق العمل القانوني. وقد عبَّر الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة عن رضاهم عن الفرص المُتَاحَة لهم من قبل الكُلِّيَّة؛ للمشاركة في فعاليات التَّعَلُّم غير الرسمي. ولجنة المراجعة تُقدِّر أنَّ هناك مجموعة واسعة من الفعاليات والأنشطة للتعلم غير الرسمي، تُقدَّم لطلبة برنامج الماجستير في القانون الخاص؛ لتنمية قدراتهم وتطوير مهاراتهم.

16.3 وفي معرض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة برنامج الماجستير في القانون الخاص، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- سياسات ومعايير القبول في برنامج الماجستير في القانون الخاص واضحة وملائمة لمستوى ونوع البرنامج، وهي مُتَاحَة للطلبة ويتم مراجعتها بصفة دورية.
- هناك خطوط واضحة لتحديد المسئولية في إدارة برنامج الماجستير في القانون الخاص تساعده على تحقيق أهدافه.
- عدد أعضاء هيئة التدريس ومجالات تخصصهم كافٍ لتغطية المقررات المطروحة في برنامج الماجستير في القانون الخاص، ويوجد تنوع في المدارس العلمية التي تخرج منها أعضاء هيئة التدريس مما يثري البرنامج.
- يتم تعيين أوائل الخريجين كمساعدي بحث بعد اجتيازهم اختبار قدرات وابتعاثهم إلى جامعات أوروبية وأمريكية متميزة؛ بغرض الحصول على درجات علمية عليا في الحقوق.

- هناك إجراءات واضحة وشفافة لتوظيف وتهيئة واستبقاء الموظفين الأكاديميين، وهي مطبقة بصورة منظَّمة في برنامج الماجستير في القانون الخاص.
- هناك نُظُم لإدارة المعلومات مستخدمة بشكلٍ فعّال من قِبل الكُلِّيَّة بما يساعد على دعم عملية اتخاذ القرار في إدارة برنامج الماجستير في القانون الخاص.
- سياسات وإجراءات ضمان أمن السجلات مطبقة في جميع البيانات الخاصة ببرنامج الماجستير في القانون الخاص.
- الحرم الجامعي لجامعة البحرين، ومبنى كلية الحقوق يوفِّران بيئة ممتازة للتعلم، وتلبي حاجات الموظفين الأكاديميين والطلبة.
- الطاقم الإداري في المكتبة المركزية على مستوى عالٍ من المهنية، ويقدم دعمًا فعالاً لأعضاء هيئة التدريس والطلبة في برنامج الماجستير في القانون الخاص.
- هناك مجموعة واسعة من خدمات الدعم الفعالة للموارد المُتَاحَة لطلبة برنامج الماجستير في القانون الخاص؛ مما يعزز قدرات تعلُّمهم.
- لدى الكُلِّيَّة نظامًا ملائما لتحديد الطلبة المتعثرين أكاديميًّا، يشمل إجراءات لدعم هؤلاء الطلبة، يتم تطبيقه في برنامج الماجستير في القانون الخاص.
- هناك مجموعة واسعة من الفعاليات والأنشطة للتعلم غير الرسمي، تُقدَّم لطلبة برنامج الماجستير في القانون الخاص؛ لتنمية قدراتهم وتطوير مهاراتهم.

17.3 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإنَّ لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكُلِّيَّة القيام بما يلي:

- تعيين عضو هيئة تدريس واحد على الأقل بدرجة أستاذ، وفي تخصص القانون التجاري أو أيٍّ من فروعه، وأستاذ آخر في تخصص التحكيم أو المرافعات المدنية، حيث إنها تخصصات دقيقة
- وضع وتنفيذ خطة بحثية مدعومة لتحفيز الباحثين النشطين على مواصلة جهودهم البحثية، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس؛ لنشر مؤلفاتهم في مجالات تخدم أهداف الكُلِّيَّة وبرامجها
- إعداد وتنفيذ خطة تتضمن آليات رسمية للتقييم السنوي لجميع أعضاء هيئة التدريس في البرنامج، واستخدام نتائج هذا التقييم لتحديد حاجات التطوير المهني وتطوير الأداء الأكاديمي

- إعادة النظر في بعض إجراءات وتدابير ترقيات أعضاء هيئة التدريس، وتقليص الفترة الزمنية المطلوبة لإنجاز عمليات الترقية
- دعم المكتبة من خلال التعاقد على قواعد بيانات إلكترونية في حقل الدراسات القانونية باللغات الأجنبية؛ لتعزيز أبحاث أعضاء هيئة التدريس وطلبة البرنامج؛ كونهم طلبة دراسات عليا.

18.3 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بكفاءة البرنامج.**

4. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

1.4 تتضمن المخرجات التَّعْلِيمية لبرنامج الماجستير في القانون الخاص مواصفات الخريج؛ متمثلة في المعارف النظرية والمهارات المهنية، كالدراية المعمقة لفروع القانون الخاص، والقدرة على التنفيذ والترجيح بين التشريعات المقارنة، وإعداد الدراسات والبحوث القانونية بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل. وترى لجنة المراجعة أن مواصفات الخريجين مذكورة بشكل مرضٍ وتتوافق، بوجه عام، مع مخرجات برامج الماجستير في القانون الخاص المماثلة. وتلاحظ لجنة المراجعة أن مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للبرنامج مرتبطة بشكل واضح مع مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للمقررات – الخاضعة للتقييم – والتي من خلالها يتم تحقيق مواصفات الخريجين. كما تأكدت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات – أن أعضاء هيئة التدريس ينفِّذون مجموعة من أدوات التقييم المباشرة (كالامتحانات والمشروعات) وغير المباشرة (كالاستبانات، واستطلاعات الرأي)؛ لقياس أداء الطلبة مقارنةً بمخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للمقررات. ولجنة المراجعة تُقدِّر أنَّ مواصفات خريجي برنامج الماجستير في القانون الخاص معرَّفة بشكلٍ واضح كمخرجات تعلُّم مطلوبة، وأن طرق التقييم المُطبقة حاليًا مناسبة لتقييم هذه المواصفات بموثوقية.

2.4 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن كلية الحقوق تنتهج مقاييس معيارية داخلية محددة في "نظام طرح وتطوير البرامج الأكاديمية في جامعة البحرين"، والتي تنص على تقديم ملخص لنتائج المقارنة بين البرنامج المطروح/ المطور والبرامج المشابهة له في جامعات متميزة علميًّا على المستويين الإقليمي والدولي، مع الأخذ في الاعتبار المعايير المهنية إن وجدت". وقد ناقشت لجنة المراجعة أنشطة المقايسة المرجعية مع أعضاء هيئة التدريس، حيث عَلِمْت اللجنة أن هناك سياسات مقايسة مرجعية قد جرت بصورة غير رسمية؛ للتأكد من تكافؤ برنامج الماجستير في القانون الخاص مع برامج مماثلة في جامعة القاهرة، وجامعة عين شمس، وجامعة بغداد، وجامعات أخرى رصينة، وهو أمر جيد. إلا أن اللجنة تلاحظ أن نظام طرح وتطوير البرامج الأكاديمية في جامعة البحرين لا يشمل سياسات للمقايسة المرجعية الرسمية تحدد أهداف المقارنة، واختيار ما يراد مقايسته، والمقياس المُتخَذ لهذا الغرض، وكيفية استخدم نتائجها. كما

تلاحظ اللجنة أن سياسات المقايسة المرجعية قد نفذت بشكل غير رسمي، والاعتماد على مقارنة المناهج الدراسية بشكل أساسي. وترى لجنة المراجعة أن هناك حاجة إلى تحسين عملية المقايسة المرجعية، بحيث تكون شاملة لجميع الجوانب الأساسية للبرنامج. وعليه توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكُلِّيَّة بتطوير وتنفيذ سياسات وإجراءات مناسبة للمقايسة المرجعية الرسمية؛ تمكن من مقارنة مدى التكافؤ بين الجوانب الأساسية لبرنامج الماجستير في القانون الخاص، مع برامج مماثلة إقليمية وعالمية متميزة.

3.4 تتبنى الكُلِّيَّة الضوابط المؤسسية الخاصة بسياسات وإجراءات التقييم الواردة في وثيقة "نظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين"، إضافة إلى المواد الواردة في "نظام الدراسات العليا في جامعة البحرين"، والتي تتضمن شرحًا واضحًا وتفصيليًّا عن كيفية تنفيذ سياسات وضوابط التقييم الخاصة بالكُلِّيَّة وبرامجها الأكاديمية. وقد أكَّدت المقابلات مع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس أن هذه السياسات مُتَاحَة من خلال كتيبات الكُلِّيَّة، والموقع الإلكتروني للجامعة، كما يتم إعلام الطلبة بسياسات وإجراءات التقييم، سواء في مرحلة المقررات الدراسية أم في مرحلة الأطروحة، في بداية الفصل الدراسي، وذلك من خلال التوصيفات العامة للمقررات الدراسية. وقد تبين للجنة المراجعة – من خلال مراجعة ملفات المقررات الدراسية – أن سياسات وإجراءات التقييم مطبقة بصورة جيدة، ومتسقة من خلال الاختبارات التحريرية النصف فصلية، والنهائية، والنشاط الصفي. كما تلاحظ لجنة المراجعة إلى أن القواعد الخاصة بأطروحة الماجستير منذ اختيار موضوعها، ومراحل تشكيل لجنة الحكم على الرسالة، وكيفية مناقشتها، مطبقة وفق نظام الدراسات العليا. كما عَلِمْت اللجنة من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس أن عملية تطبيق سياسات وضوابط التقييم الخاصة بالكُلِّيَّة تخضع للمراقبة، حيث يتم إعداد تقرير التقييم الخاص بكل مقرر دراسي؛ من قبل القائمين على تدريس المقررات في نهاية كل فصل دراسي، يتضمن توصيات للتحسين في تلك المخرجات التي لم تتحقق؛ بناءً على مقياس تضعه الكُلِّيَّة. وتتولى لجنة ضمان الجودة بالكُلِّيَّة مسئولية مراجعة ملفات المقررات الدراسية؛ للتأكد من التنفيذ المنظَّم لسياسات وضوابط التقييم الخاصة بالمقرر؛ ومن ثم إعداد تقريرٍ يُرفع إلى عميد الكُلِّيَّة يتضمن الملاحظات التي وجدها المكتب بما فيها مواطن الخلل؛ لاتخاذ الخطوات التصحيحية. ولجنة المراجعة تُقدِّر أن سياسات وإجراءات التقييم ذات الصلة ببرنامج الماجستير في القانون الخاص منفَّذة بصورة منظّمة وتخضع للتدقيق.

4.4 تتنوع أساليب تقييم الطلبة بما يتوافق مع نظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين، ويتيح هذا التنوع قياس مدى تحقق مخرجات كل مقرر ومدى اتساقها مع المخرجات التَّعْلِيمية للبرنامج. ويتم قياس مدى تحقق المخرجات التَّعْلِيمية للمقرر باستخدام الاستمارة المخصصة لذلك، حيث يتولى القائمون بالتدريس إرفاق هذه الاستمارة في ملفات المقررات ومن خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، عَلِمْت لجنة المراجعة أن القائمين على تدريس المقررات يتولون كيفية اختبار فهم الطلبة في معارف محددة، ومهارتهم بطريقة مُثلى (كالامتحانات، والاختبارات القصيرة، ومشروعات الطلبة) حتى تدل على أنهم حققوا مُخرجَ تعلُّمٍ مطلوبًا بعينه. كما عَلِمْت اللجنة أنَّ أعضاء هيئة التدريس تلقوا تدريبًا من قبل مركز ضمان الجودة في الجامعة حول آليات ربط أساليب التقييم مع المخرجات التَّعْلِيمية للمقررات، وتطبيقها على مقررات قانونية من مستويات مختلفة. وقد تأكدت ذلك للجنة المراجعة من خلال مراجعة عينات من ملفات المقررات الدراسية خلال الزيارة الميدانية، والتي اشتملت على مصفوفة تقييم المقرر. ولجنة المراجعة تُقدِّر أنَّ هناك آليات مناسبة مُطَبَّقة؛ لتقييم مدى توافق أدوات التقييم مع المخرجات التَّعْلِيمية لكل مقرر لضمان مواءمة آليات تقييمات المقررات الدراسية مع مستوى ونوع مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة.

5.4 فيما يتعلق بآليات قياس فعالية نظام التقييم الداخلي لتقييم أسئلة الامتحانات، ونماذج الحلول وعدالة التقييم، فإنَّ الكُلِّيَّة تتبنى سياسة لتقييم الامتحانات تقوم على الموضوعية والشفافية بما يتفق مع نظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين، والذي يحدد ضوابط وضع أسئلة الامتحانات، وتدقيق درجات الامتحان والتحقق من عدالتها. وفي مقابلاتها مع أعضاء هيئة التدريس، أُبلغت لجنة المراجعة أنَّ منسقي المقررات الدراسية مسئولون عن تحديد واجبات التدقيق، وإعداد ورقة الامتحان بالتنسيق مع أعضاء هيئة التدريس؛ لضمان أكبر قدر من الموضوعية والشفافية في أسئلة الامتحان. كما عَلِمْت اللجنة أن هذه العملية خاضعة للمتابعة، حيث يقوم منسق المقرر، أو القائم على التدريس في حالة وجود شعبة واحدة، بإعداد ملف خاص بالمقرر يحتوي على الامتحانات، والإجابات النموذجية، ومعايير التصحيح. كما يتولى مركز ضمان الجودة بالتعاون مع مكتبه في الكُلِّيَّة مراجعة ملفات المقررات؛ للتأكد من مستوى الأسئلة والامتحانات، ومدى استيفائها للضوابط المحددة في المادة (56)، من نظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين، ومن ثم إعداد تقريرٍ تفصليٍّ بملاحظاتها إلى رئيس القسم الأكاديمي. ويتم تدقيق النتائج النهائية بواسطة رئيس القسم قبل إرسالها إلى عمادة القبول

والتسجيل. ولجنة المراجعة تُقدِّر أن آليات التدقيق الداخلي فيما يخص عملية وضع وتصميم الامتحانات وتصحيحها مُطبَّقة في برنامج الماجستير في القانون الخاص، ومنسجمة مع الإجراءات المؤسسية. الا أن لجنة المراجعة تلاحظ أن التدقيق الداخلي يقتصر حاليًا على امتحانات منتصف الفصل، والامتحانات النهائية، ولا يشمل الأدوات التقييمية التكوينية. وعليه توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكُلِّيَّة بوضع وتطبيق آليات لتدقيق الأدوات التقييمية التكوينية كالاختبارات القصيرة، والعروض التقديمية.

6.4 أما ما يتعلق بالتدقيق الخارجي لعملية التقييم، فيشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن كلية الحقوق قد استعانت بجمعية المحامين الأمريكية لإجراء تقييم شامل للبرامج في سبتمبر 2013، وقدمت تقريرًا مسهبًا عن برامج الكُلِّيَّة يتضمن مقترحات لتطويرها، غير أن هذا التقرير لم يشمل التدقيق لمستوى الأسئلة، أو درجات الطلبة وتقييم امتحاناتهم. كما لم تقدم للجنة المراجعة أية أدلة على تعيين ممتحِن خارجي لفحص مستوى أعمال الطلبة، والتأكد من تناسق وعدالة إجراءات التقييم. وعليه توصلت اللجنة إلى أن، باستثناء مشاركة ممتحِن خارجي في لجان مناقشة أطروحات الماجستير، ليس هناك نظام مُطبَّق للتدقيق الخارجي للأسئلة التقييمية في برنامج الماجستير في القانون الخاص. وقد تأكد ذلك خلال المقابلات التي أُجريت مع أعضاء هيئة التدريس خلال الزيارة الميدانية، والذين أشاروا إلى عدم الاستعانة بممتحنين خارجيين في تنفيذ عمليات التدقيق الخارجي لتقييمات الطلبة المُدققة داخليًّا. ولجنة المراجعة ترى أنَّ التدقيق الخارجي من الآليات المهمة فيما يتعلق بالمقايسة المرجعية للمعايير الأكاديمية للبرنامج مع برامج مماثلة. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن تطور الكُلِّيَّة سياسات للتدقيق الخارجي تتضمن آليات مناسبة للتنفيذ والتغذية الراجعة حول المقررات الدراسية التي خضعت للتدقيق؛ لدعم مصداقية، ودِقة، وموثوقية تقييمات الطلبة في برنامج الماجستير في القانون الخاص.

7.4 لدى الكُلِّيَّة آليات ملائمة للتأكد من أن مستوى إنجازات الطلبة في برنامج الماجستير في القانون الخاص مناسبٌ، ومتكافئٌ مع برامج مماثلة ذات سمعة طيبة. وبالاطلاع على ملفات المقررات، لاحظت اللجنة أن آليات قياس مستوى إنجازات الطلبة مطبقة، حيث اشتملت ملفات المقررات على "استمارة تقييم المقررات"؛ لتحديد نسبة الطلبة الذين حصلوا على (60%) فما فوق في كل تقييم لتحديد إذا ما حقق الطلبة مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للمقرر أم لا. كما تفحَّصت لجنة

المراجعة عينة من أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم، والتي تضمنت مجموعة من أدوات التقييم كالامتحانات التحريرية، والاختبارات الصفية والتقارير، ولاحظت أن مستوى إنجاز الطلبة مناسب، ويتوافق مع مخرجات، وأهداف البرنامج. كما لاحظت اللجنة أن أطروحات الماجستير، وبشكلٍ إجمالي، ذات مستوى جيد ومشابه لما هو عليه في مؤسسات محلية وإقليمية مماثلة. وخلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، عَلِمْت اللجنة أن مستوى إنجاز الطلبة وتحقق المخرجات التَّعْلِيمية للمقرر، يخضع للمراجعة والتقييم من قبل وحدة ضمان الجودة بالكُلِّيَّة، حيث يتم تحديد المخرجات التي لم تتحقق، وتقديم التوصيات لفرص التحسين، وهو محط تقدير اللجنة. ولجنة المراجعة تُقدِّر أن هناك آليات ملائمة ومطبقة؛ لضمان أن مستوى إنجاز الطلبة في برنامج الماجستير في القانون الخاص يتناسب مع مستوى المقرر ومخرجاته التَّعْلِيمية، وأنه متكافئٌ مع برامج مماثلة محليًّا وإقليميًّا.

8.4 تُطبِّق الجامعة نظام تقييم للعملية التَّعْلِيمية مبنى على المخرجات التَّعْلِيمية المطلوبة في البرنامج، بما يتفق مع المعايير المطبقة عالميًّا، حيث يمكن هذا النظام التحقق من أن مستوى إنجازات الخريجين يلبي أهداف البرنامج ومخرجات التَّعَلُّم المطلوبة. وتلاحظ اللجنة أن مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية ترتبط بمُخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للبرنامج، والتي بدورها ترتبط بأهداف البرنامج؛ مما يمكن من قياس مدى تحقق مخرجات البرنامج. وتشير آخر نتائج تقييم المخرجات التَّعْلِيمية لبرنامج الماجستير في القانون الخاص إلى أن هذه المخرجات قد تم تحقيقها بنسبة (89–100%). وهذا ما أكده ممثلو أرباب الأعمال في لقائهم مع لجنة المراجعة الذين أثنوا على تلبية مستوى إنجازات الخريجين لمخرجات التَّعَلُّم؛ مما يستحق الإشادة. كما تلاحظ لجنة المراجعة أن الكُلِّيَّة تستعين – في تشكيل لجان الحكم على أطروحة الماجستير التي يقدمها الطالب – بأساتذة متخصصين من القضاة من محكمة التمييز، أو المستشارين من البرلمان، أو من الوزارات؛ لتقييم أطروحات الطلبة، وبيان مستواهم حسب المخرجات التَّعْلِيمية. ويستعين الباحث أثناء إعداده رسالته بهذه الجهات وغيرها؛ للحصول على الأحكام القضائية والمناقشات التي دارت بالبرلمان، التي تساعده في التعرف على مراحل إعداد التشريع وعلى تفسيره، وهو أمر تُقدِّره لجنة المراجعة. وقد اطلعت اللجنة على بعض أطروحات الماجستير فوجدتها تتوافق من حيث مستواها مع الأطروحات المماثلة في الجامعات العربية. ولجنة المراجعة تُقدِّر أن مستوى

إنجازات خريجي برنامج الماجستير في القانون الخاص منسجمة مع أهداف البرنامج ومخرجات التَّعَلُّم المطلوبة.

9.4 استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، تستغرق مدة الدراسة القصوى للحصول على درجة الماجستير (4) سنوات منها (3) فصول دراسية مخصصة للمقررات الدراسية، و(5) فصول كحد أقصى لأطروحة الماجستير قابلة للزيادة فصل واحد. وقد أنهى غالبية الطلبة دراستهم خلال (4) سنوات؛ وترى لجنة المراجعة أن هذه المدة طويلة نسبيًّا، حيث إن مدة الحصول على درجة الماجستير في كليات الحقوق في معظم الجامعات العربية هي سنتين. كما تلاحظ اللجنة أن عدد خريجي البرنامج بلغ عددهم (6) طلبة منذ بداية البرنامج إلى الآن، وأن الوجهة الأولى للخريجين هي الالتحاق بالعمل في مجال تخصصهم، أو مواصلة الدراسة في مرحلة الدكتوراه، وهو أمر جيد. غير أن لجنة المراجعة تلاحظ أن الإقبال على برنامج الماجستير في القانون الخاص منخفض للغاية، حيث تشير الإحصائيات التي اطلعت عليها لجنة المراجعة إلى أنه لم يقبل في البرنامج في عام 2011–2012 سوى (6) طلبة، وفى عام 2012–2013 (5) طلبة، وفى عام 2013–2014 (8) طلبة. وقد تأكد ذلك للجنة من خلال من خلال المقابلات مع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس. وعليه توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكُلِّيَّة بإعداد دراسة حول أسباب تدني أعداد الطلبة في برنامج الماجستير في القانون الخاص، على أن تشمل هذه الدراسة ارتباط البرنامج باحتياجات سوق العمل في المملكة.

10.4 تتضمن الخطة الدراسية في برنامج الماجستير في القانون الخاص مكونَ أطروحة تعادل (6) ساعات معتمدة، تستند إلى التطبيق والعمل، حيث يطبق الطالب المعارف النظرية التي حصلها في مرحلة المقررات لاسيما ما تعلق بها بالمهارات الذهنية والمهنية، على موضوع محدد ينجز فيه رسالة يتم تحكيمها والحكم عليها. وتلاحظ لجنة المراجعة أن نظام الدراسات العليا بجامعة البحرين يحدد سياسات وإجراءات تنفيذ الأطروحة ومراقبة الإشراف عليها، تشمل تحديد مسئوليات المشرف والطالب منذ اختيار الموضوع وتسجيله ومتابعة البحث، حتى انتهائه بتشكيل لجنة الحكم والمناقشة. كما عَلِمْت اللجنة – من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس – أن جميع مراحل إعداد وتقييم الأطروحة تخضع لمتابعة وتدقيق من قبل مجلس القسم ومجلس الكُلِّيَّة. وتتولى لجنة الدراسات العليا في القسم مسئولية اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ مواد نظام

الدراسات العليا المتعلقة بأطروحة الماجستير، كالموافقة المبدئية على مقترحات الأطروحات، وتعيين المشرفين ولجان المناقشة. وتلاحظ لجنة المراجعة مشاركة ممتحِن خارجي في لجان مناقشة الأطروحات. وخلال المقابلات مع الطلبة، عَلِمْت اللجنة أن الطالب يختار موضوع الأطروحة من بين الموضوعات التي تحتاج للبحث لحل مشكلة معينة، بما يربط بين النظرية والتطبيق، ويستعين في إعداد الرسالة بالمبادئ التي ترسيها أحكام القضاء، ويتلقى التوجيه من الأستاذ الدكتور المشرف على الرسالة، وتتولى لجنة المناقشة الحكم على الرسالة بما يتوافق مع المعايير المطبقة؛ مما يساهم في قياس وتقويم مدى تحقق المخرجات التَّعْلِيمية للبرنامج. وقد عبَّر الطلبة والخريجون الذين قابلتهم لجنة المراجعة عن رضاهم، بوجه عام، نحو الترتيبات المُطبّقة فيما يتعلق بالإشراف على أطروحات الماجستير، والدعم الذي يتلقونه من مشرفيهم. ولجنة المراجعة تُقدِّر أن هناك سياسات وإجراءات مُحكمة ومنفَّذة للإشراف على أطروحات ومشروعات الماجستير في القانون الخاص وتقييمها. وبالاطلاع على عيِّنة من أطروحات الطلبة، ترى اللجنة أنها ذات مستوى جيد. وتلاحظ اللجنة تحديد البرنامج – من ضمن فرص التحسين – وضع خطة على مدى عدة سنوات يتم من خلالها رصد عدة موضوعات بحثية لأطروحات الطلبة. ولجنة المراجعة تؤيد هذا الرأي، وتقترح أن تسعى الكُلِّيَّة نحو اختيار موضوعات الأطروحات من خلال خطة بحثية لقسم القانون الخاص، يغلب عليها الطابع العلمي التطبيقي بنحو يحقق المخرجات التَّعْلِيمية للبرنامج.

11.4 لدى كلية الحقوق لجنة استشارية لأرباب الأعمال تضم تسعة أعضاء من مختلف قطاعات العمل القانوني في المملكة، والمنوط بها النظر في برامج كلية الحقوق، واقتراح ما تراه مناسبا من أجل ضمان كفاءة الخريجين وتحسين مخرجات التَّعْلِيم. وقد أُبلغت اللجنة خلال المقابلات مع كبار مسئولي الكُلِّيَّة أن هذه اللجنة لم تجتمع في الفترة الأخيرة؛ نظرًا لانشغال الأعضاء؛ كونهم من أعضاء مجلس القضاء الأعلى ومحكمة التمييز. كما عَلِمْت اللجنة بأنه تتم زيارة أعضاء اللجنة بشكل فردي، واستطلاع آرائهم حول مستوى الدراسة، ونوعية المقررات الدراسية، ومدى تحقق مخرجات البرنامج بما يلبي حاجاتهم في العمل. وعليه توصي لجنة المراجعة بتفعيل دور اللجنة الاستشارية لأرباب الأعمال لإثراء عملية اتخاذ القرارات الخاصة بتطوير برنامج الماجستير في القانون الخاص، وتنصح بإعادة تشكيل اللجنة، واختيار أعضاء لديهم الوقت الكافي لمتابعة البرنامج، والعمل على تحسينه وتطويره.

12.4 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن عملية جمع البيانات من الخريجين وأرباب الأعمال في مراحلها الأولية؛ نظرًا لحداثة البرنامج وقلة عدد الخريجين، الذي بلغ (6) خريجين حتى موعد الزيارة الميدانية. ولجنة المراجعة تُقرُّ بجهود الكُلِّيَّة في عقد مجموعة تركيز مع الخريجين خلال لقائهم مع عميد الكُلِّيَّة في الفصل الأول من العام الأكاديمي 2014–2015، لاستطلاع آرائهم حول الجوانب التي يمكن تحسينها في مواصفات الخريجين. كما تم توزيع استبانات الخريجين إلا أنه نظرًا لقلة عدد الخريجين لم تكن الإجابات كافية لتكون مؤشرًا يدل على نتائج معينة. كما قامت إدارة الكُلِّيَّة بتوزيع استبانات على الطلبة المتوقع تخرجهم لاستطلاع رأيهم في مدى نجاح البرنامج في تحقيق المخرجات التَّعْلِيمية المطلوبة ومستوى الخريجين، حيث أشارت نتائج تحليل الاستبانات أن نسبة الرضا عن تحقيق مخرجات البرنامج تتراوح ما بين (74–78%) وهي نسب جيدة. كما بينت النتائج نسبة جيدة من الرضا عن المهارات التي يطورها البرنامج؛ وعلى الأخص مهارات الاتصال الكتابي (79%)، ومهارات التفكير والتحليل النقدي (76%). وقد جاءت هذه النتائج متوافقة مع ما لاحظته اللجنة خلال المقابلات مع الخريجين الذين عبروا عن تقديرهم للمهارات المكتسبة خلال فترة دراستهم في البرنامج. كما عبَّر أرباب الأعمال الذين قابلتهم اللجنة عن رضاهم عن جودة خريجي البرنامج، والذي ينعكس على أدائهم الوظيفي. ولجنة المراجعة تُقدر وجود رضا عام لدى الخريجين وأرباب الأعمال عن مواصفات خريجي برنامج الماجستير في القانون الخاص.

13.4 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- مواصفات خريجي برنامج الماجستير في القانون الخاص معرَّفة بشكلٍ واضح كمخرجات تعلُّم مطلوبة، وطرق التقييم المُطبقة حاليًا مناسبة لتقييم هذه المواصفات بموثوقية.
- سياسات وإجراءات التقييم ذات الصلة ببرنامج الماجستير في القانون الخاص منفَّذة بصورة منظّمة وتخضع للتدقيق.
- هناك آليات مناسبة مُطَبَّقة؛ لتقييم مدى توافق أدوات التقييم مع المخرجات التَّعْلِيمية لكل مقرر؛ لضمان مواءمة آليات تقييمات المقررات الدراسية مع مستوى ونوع مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة.

- آليات التدقيق الداخلي فيما يخص عملية وضع وتصميم الامتحانات وتصحيحها مُطبَّقة في برنامج الماجستير في القانون الخاص، ومنسجمة مع الإجراءات المؤسسية.
- هناك آليات ملائمة ومطبقة؛ لضمان أن مستوى إنجاز الطلبة في برنامج الماجستير في القانون الخاص يتناسب مع مستوى المقرر ومخرجاته التَّعْلِيمية، ومتكافئٌ مع برامج مماثلة محليًّا وإقليميًّا.
- مستوى إنجازات خريجي برنامج الماجستير في القانون الخاص منسجمة مع أهداف البرنامج ومخرجات التَّعَلُّم المطلوبة.
- هناك سياسات وإجراءات مُحكمة ومنفَّذة للإشراف على أطروحات ومشروعات الماجستير في القانون الخاص وتقييمها.
- يوجد رضا عام لدى الخريجين وأرباب الأعمال عن مواصفات خريجي برنامج الماجستير في القانون الخاص

14.4 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكُلِّيَّة القيام بما يلي:

- تطوير وتنفيذ سياسات وإجراءات مناسبة للمقايسة المرجعية الرسمية؛ تمكن من مقارنة مدى التكافؤ بين الجوانب الرئيسية لبرنامج الماجستير في القانون الخاص، مع برامج مماثلة إقليمية وعالمية متميزة
- وضع وتطبيق آليات لتدقيق الأدوات التقييمية التكوينية كالاختبارات القصيرة، والعروض التقديمية
- وضع سياسات للتدقيق الخارجي تتضمن آليات مناسبة للتنفيذ والتغذية الراجعة حول المقررات التي خضعت للتدقيق لدعم مصداقية، ودِقة، وموثوقية تقييمات الطلبة في برنامج الماجستير في القانون الخاص
- إعداد دراسة حول أسباب تدني أعداد الطلبة في برنامج الماجستير في القانون الخاص، على أن تشمل هذه الدراسة ارتباط البرنامج باحتياجات سوق العمل في المملكة
- تفعيل دور اللجنة الاستشارية لأرباب الأعمال؛ لإثراء عملية اتخاذ القرارات الخاصة بتطوير برنامج الماجستير في القانون الخاص.

15.4 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بالمعايير الأكاديمية للخريجين**.

5. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

1.5 تعتمد كلية الحقوق في إدارتها لبرنامج الماجستير في القانون الخاص على مجموعة من السياسات واللوائح والنظم المعتمدة من قبل الجهات الرسمية في الجامعة، وهي مُتَاحَة لأعضاء هيئة التدريس والطلبة عبر الموقع الإلكتروني للجامعة، ولمركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي لجامعة البحرين. كما أَنَّ هذه السياسات واللَّوائح مُضَمَّنَة في دليل الكُلِّيَّة، دليل أعضاء هيئة التدريس، ودليل ضمان الجودة. وخلال المقابلات المختلفة، عَلِمْت لجنة المراجعة أن مسئولية إبلاغ السياسات الإجراءات الجديدة لجميع أعضاء هيئة التدريس، والتأكد من تطبيقها تقع على عاتق عميد الكُلِّيَّة، ورئيس قسم القانون الخاص. كما تُقرُّ اللجنة بدور وحدة ضمان الجودة في نشر وتعزيز سياسات وأنظمة الكُلِّيَّة، والتأكد من تطبيقها، حيث يبرز دور هذه الوحدة في متابعة امتثال القائمين على العملية التدريسية للإجراءات الخاصة بتلك العملية من اعتماد للمقررات، وإجراء للامتحانات وتصحيحها وتوزيعها على الطلبة ومناقشتها معهم. ومن أجل تعزيز نشر سياسات الكُلِّيَّة وأنظمتها، يتم تعريف الطلبة بهذه الأنظمة خلال يوم التهيئة الذي تقيمه الجامعة في بداية كل عام دراسي، وهو ما يُسَهِّلْ على الطلبة التعامل مع هذه الأنظمة والسياسات لاحقًا أثناء دراستهم في الجامعة. كما أكد أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم لجنة المراجعة أَنَّهُمْ يُحَاطُونَ عِلْمًا بسياسات وإجراءات المؤسسة من خلال برنامج التهيئة، واجتماعات مجلس القسم ومجلس الكُلِّيَّة. وقد لاحظت لجنة المراجعة – مع التقدير – من خلال الوثائق المقدمة والمقابلات مع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس أَنَّ هذه السياسات والإجراءات مطبقة بفاعلية، وبشكل منظَّم في كلية الحقوق، وقسم القانون الخاص.

2.5 لدى كلية الحقوق هيكل تنظيمي يتضمن تحديد الوظائف القيادية برئاسة عميد الكُلِّيَّة، وتشكيل واختصاصات مجلس الكُلِّيَّة، بالإضافة إلى هيكل الأقسام وواجبات رئيس ومجلس القسم. ويقوم على إدارة برنامج برنامج الماجستير في القانون الخاص عميد الكُلِّيَّة ورئيس قسم القانون الخاص، ويعاونهما في ذلك أعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية. وتلاحظ لجنة المراجعة أن أعضاء الهيئة الأكاديمية للكلية يتضمن شخصيات مميزة، وذات خبرة واسعة في مجالات المعرفة

القانوني والتَّعْلِيم العالي؛ وهو الأمر الذي ينعكس بصورةٍ إيجابيةٍ فيما يتعلق بالقيادة الأكاديمية. وقد تم تشكيل عدد من اللجان العامة على مستوى الكُلِّيَّة، تتكون من عدد مناسب من أعضاء هيئة التدريس يُضمُّ إليهم أحيانًا بعض مساعدي البحث لإنجاز الأعمال بفاعلية بما يحقق مشاركة أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة في إدارة البرنامج واتخاذ القرارات. وقد تم تشكيل لجنة للدراسات العليا تختص باستحداث برامج للدراسات العليا؛ بناءً على الاقتراحات المقدمة من الأقسام العلمية، ومراجعة البرامج الجديدة، والتوصية بتطويرها. كما تم استحداث منصب منسق الدراسات العليا يشغله أحد الأساتذة بالقسم لمتابعة البرنامج، وتذليل العقبات التي تظهر أثناء الدراسة، بالإضافة إلى التنسيق مع إدارة الجامعة في الأمور المتصلة بالبرنامج. وقد استخلصت لجنة المراجعة من المقابلات مع كبار مسئولي الكُلِّيَّة وأعضاء هيئة التدريس، أن برنامج الماجستير في القانون الخاص يدار بشكل جيد يدل على وجود قيادة فعالة ومسئولة، وهو أمر تُقدِّره لجنة المراجعة.

3.5 يتكون هيكل نظام الجودة بجامعة البحرين من: مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعة، مكتب ضمان الجودة بالكُلِّيَّة، لجنة ضمان جودة البرامج، اللجنة التنفيذية لضمان الجودة، اللجنة الاستشارية للبرنامج، واللجنة الاستشارية للطلبة. وهذا الهيكل التنظيمي يقوم بمراقبة تنفيذ إجراءات ضمان الجودة التي تضعها الجامعة. وقد تم تأسيس مكتب ضمان الجودة في كلية الحقوق لتطبيق وتفعيل نظام الجودة على مستوى الكُلِّيَّة، ومن أهم أهدافه التحقق من المعايير القياسية للعملية التَّعْلِيمية في الكُلِّيَّة بما يتفق مع إستراتيجية الجامعة وسياستها بالتنسيق مع الوحدة المركزية لضمان الجودة في الجامعة. وقد وضع مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعة دليلاً يتعلق بإجراءات تقييم البرامج التَّعْلِيمية في جامعة البحرين يرتكز على المخرجات التَّعْلِيمية. وتتضمن سياسات وإجراءات جودة البرنامج تحديد وضمان وتطوير كيفية تقييم مدى تحقيق الطلبة للمخرجات التَّعْلِيمية المطلوبة بما يتفق مع أهداف البرنامج، وكيفية استخدام المعلومات الناتجة عن التقييم في تطوير البرنامج. وقد تم تحديد مهام ومسئوليات كافة الأشخاص واللجان المذكورة واختصاصاتها. وتُطبِّق الكُلِّيَّة سياسات وإجراءات ضمان جودة البرنامج لمراجعة وتقييم برنامج الماجستير في القانون الخاص بشكل دوري، حيث يقوم مكتب ضمان الجودة في الكُلِّيَّة بإجراء تقييم سنوي ذاتي يتضمن تقييم العملية التَّعْلِيمية من كل جوانبها بصفة دورية؛ من أجل التطور المستمر للبرنامج بما يتفق مع معايير الجودة التي وضعتها

الجامعة. وقد قُدِّمت للجنة المراجعة أدلة تبيِّن مشاركة اللجان المختصة في تطبيق نظام إدارة الجودة فيما يتعلق ببرنامج الماجستير في القانون الخاص. فقد أنشئت الكُلِّيَّة لجنة استشارية للطلبة والتي تعقد اجتماعات بصفة دورية وتقدم اقتراحات وتوصيات بناءة، تساهم في تطوير العملية التَّعْلِيمية. كما تتواصل اللجنة مع طلبة كلية الحقوق من خلال صفحة على موقع التواصل الاجتماعي باسم لجنة (LAW UoB)، لمناقشة ما يتصل بجودة العملية التَّعْلِيمية وإبداء آرائهم. ولجنة المراجعة تُقدِّر مشاركة الطلبة مشاركة إيجابية، وفهمهم الجيد لنظام الجودة، ودورهم في ضمان فاعلية التَّعْلِيم وقد تأكدت لجنة المراجعة، من خلال المقابلات مع كبار مسئولي ضمان الجودة، من أن نظام الجودة يخضع للتقييم المستمر؛ إذ يعد مكتب ضمان الجودة في الكُلِّيَّة تقريرًا سنويًّا يشارك في إعداده أعضاء هيئة التدريس بالكُلِّيَّة والهيئة المعاونة، يبين فيه نقاط القوة وجوانب الضعف في البرنامج، إلى جانب خطة عمل للتحسين. ويتم تقديم هذا التقرير السنوي إلى مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعة، والذي يقدم بدوره بدراسته وتقديم التغذية الراجعة المناسبة عليه، ومن ثم إدراجه ضمن تقرير التقييم الذاتي الخاص بالجامعة، والذي يصدر سنويًّا. ولجنة المراجعة تُقدِّر أن هناك نظامًا مُطبقًا لإدارة ضمان الجودة، فيما يتعلق ببرنامج الماجستير في القانون الخاص، وهو مُنفَّذ بصورة جيدة، ويخضع للمراقبة والتقييم.

4.5 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن عددًا من الدورات وورش العمل قد تم عقدها لشرح مفاهيم ضمان جودة التَّعْلِيم لأعضاء هيئة التدريس والموظفين الداعمين للبرنامج، وذلك ضمن الخطة التي وضعها مكتب ضمان الجودة بالكُلِّيَّة بالتعاون مع مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة. وقد قامت الكُلِّيَّة بتنفيذ ثماني دورات تدريبية في الفترة من 2012 إلى 2015، والتي كان لها علاقة مباشرة بصياغة المخرجات التَّعْلِيمية للمقررات الدراسية وتقييم هذه المقررات. وتجد لجنة المراجعة أن هذا العدد ليس كافيًا لتحقيق الوعي المنشود لدى الموظفين الأكاديميين والإداريين بالقضايا الخاصة بضمان الجودة. وقد تبين للجنة من مقابلات أعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين أن لديهم فهمًا مقبولاً لمتطلبات ضمان الجودة، ولدورهم في ضمان فعالية التَّعَلُّم. وفي ذات الوقت، لاحظت لجنة المراجعة، من خلال فحص ملفات المقررات، أن هناك بعض التفاوت في تطبيق أعضاء هيئة التدريس لإجراءات التقييم والقضايا ذات الصلة بالجودة. وترى اللجنة أن تعزيز فهم منتسبي الكُلِّيَّة لنظام ضمان الجودة وأهميته

سيؤدي إلى تطور فعالية التَّعَلُّم وتحسين مخرجات عملية التَّعْلِيم والتَّعَلُّم. وعليه توصي اللجنة بأن تنفذ الكُلِّيَّة المزيد من الورش والدورات لأعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية، وتشجيعهم على حضورها؛ من أجل تأسيس فهم أكبر لأهمية ضمان الجودة، وممارساتها على مستوى البرنامج والكُلِّيَّة.

5.5 لقد حَدَّدَ النظام الخاص بطرح البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية وتطويرها الذي تم إقراره في اجتماع مجلس الجامعة رقم 2013/12، الإجراءات والخطوات المطلوبة لإعداد برامج جديدة، ولتعديل المقررات الدراسية أو تغييرها. ووفقا لهذا النظام، يجب أن يسبق اقتراح البرنامج تقديم دراسة جدوى تبرر استحداث مثل هذا البرنامج أو تطويره. وقد أُبلغت اللجنة خلال المقابلات أن جميع الوثائق التي تقرر مثل هذا الاستحداث أو التطوير تتم دراستها من خلال تشكيل لجنة متخصصة على مستوى القسم؛ للنظر في أمر استحداث البرنامج أو تعديله ويتم تنفيذ هذا الاستحداث أو التطوير شريطة أن يعرض عمل هذه اللجنة على لجنة المناهج في القسم، والتي يتم عرض توصياتها بواسطة رئيس القسم على القسم؛ لمناقشته ولإصدار التوصية بشأنه. وبعد ذلك يرفع قرار القسم إلى عميد الكُلِّيَّة الذي يقوم بعرضه على لجنة المناهج في الكُلِّيَّة، ومن ثم مجلس الكُلِّيَّة التي ترفع الأمر في حال الموافقة إلى لجنة المناهج في الجامعة. وتلاحظ اللجنة اتباع إدارة كلية الحقوق لهذه الإجراءات عند قيامها باستحداث برنامج جديد أو عند رغبتها بتعديل الخطة الدراسية. وتُقدِّر لجنة المراجعة أن هناك سياسات وإجراءات مناسبة ومطبقة؛ لتطوير برامج ومناهج دراسية جديدة – تتوافق مع الضوابط المؤسسية الموجودة – لضمان صلتها وملاءمتها للهدف من أجل تلبية احتياجات السوق.

6.5 تتبع كلية الحقوق الإجراءات المؤسسية للتقييم الداخلي السنوي للبرامج، والموثقة في "دليل الجودة للجان ضمان الجودة في الأقسام"، الذي يبين كيفية إعداد تقارير التقييم الذاتي وخطط التحسين وفق نموذج تقرير التقييم الذاتي للبرامج الأكاديمية. وتقوم لجنة ضمان الجودة في الكُلِّيَّة بمراجعة سنوية لبرنامج الماجستير في القانون الخاص، وإعداد تقرير تقييم ذاتي سنوي مع خطة تحسين؛ يُقدم لمركز ضمان الجودة في الجامعة. وخلال المقابلات، عَلِمْت اللجنة بمشاركة أعضاء الهيئة الأكاديمية في عملية التقييم الذاتي من خلال إعداد تقارير التقييم الخاصة بتحقيق مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة الخاصة بكل مقرر، والتي تُستخدم لقياس مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للبرنامج. وقد

اطلعت لجنة المراجعة على نماذج لتقارير التقييم الذاتي والتي ترى أنها تشكل في مجموعها إجراءات كافية لتقييم البرنامج، حيث يتم قياس مدى قدرة البرنامج على تحقيق مخرجاته التَّعْلِيمية، وتحديد نقاط القوة ومكامن الخلل. كما تُؤْخَذ التَّغذية الرَّاجِعَة من الأطراف الداخلية ذات العلاقة في الاعتبار، وتستخدم لدعم عملية التحسين. ولجنة المراجعة تُقدِّر وجود ترتيبات ملائمة ومطبقة للتقييم السنوي لبرنامج الماجستير في القانون الخاص، يتمخض عنها خطة للتحسين المستمر للبرنامج.

7.5 تُطبِّق الكُلِّيَّة نظام وإجراءات الجامعة للمراجعة الدورية للبرامج الأكاديمية، والتي تتضمن التغذية الراجعة الداخلية والخارجية والآليات المعمول بها؛ من أجل تنفيذ توصيات التطوير. ومن أجل التأكد من أنَّ عمليات المراجعة تستخدم مدخلات وتغذية راجعة متنوعة، فقد شَكَّلْتَ الكُلِّيَّة لهذا الغرض عدة لجان استشارية، منها اللجنة الْمُشَكِّلَة من الخبراء العاملين في الوسط الوظيفي بموجب قرار عمادة الكُلِّيَّة رقم (6) لسنة 2013، وقد أسند القرار لها مهمة النظر في برامج كلية الحقوق، ومدى ملاءمتها لسوق العمل، واقتراح ما تراه مناسبًا؛ من أجل ضمان كفاءة الخريجين، وتحسين مخرجات التَّعْلِيم؛ واللجنة الاستشارية الْمُشَكِّلَة من خريجي الكُلِّيَّة بموجب قرار عمادة الكُلِّيَّة رقم (22) لسنة 2013، وهى تختص بقياس مستوى رضا الأطراف المجتمعية عن خدمات المجتمع التي تقدمها الكُلِّيَّة، وإبداء النصح والمشورة؛ بغرض تطوير البرنامج؛ واللجنة الاستشارية الطلابية لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي. وفيما يتعلق بالمراجعة الخارجية، يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن كلية الحقوق قد استعانت بجمعية المحامين الأمريكية لمراجعة ما تقدمه الكُلِّيَّة من برامج ومقررات؛ بغرض تقديم مقترحات للتطوير لتحقيق الأهداف المنشودة. وقد قام فريق من أربعة أعضاء مكلفين من الجمعية بزيارة الكُلِّيَّة لهذا الغرض في سبتمبر 2013، وقدم تقريرًا مفصلاً بشأن مراجعة أداء التَّعْلِيم القانوني بجامعة البحرين. ولجنة المراجعة تُقدِّر استعانة الكُلِّيَّة بالجهات الخارجية لمراجعة برامج الكُلِّيَّة، إلا أن بعد الاطلاع على هذا التقرير، لاحظت اللجنة أنه يركز على برنامج البكالوريوس في الحقوق بصورة أكبر، ولم يذكر شيئا عن برنامج الماجستير في القانون الخاص إلا بشكل عارض. وعليه توصي اللجنة بأن تقوم الكُلِّيَّة بالمراجعة الخارجية لبرنامج الماجستير في القانون الخاص، بشكل يفي بالغرض من المراجعة؛ والاستعانة ببعض الخبراء من الدول العربية أو الأجنبية خاصة تلك الدول التي تتبنى النظام القانوني المدني Civil Law System بما يتوافق مع النظام القانوني لدولة البحرين. وعلى المستوى الداخلي،

فقد تلقت الكُلِّيَّة تقارير من لجنة أرباب الأعمال الاستشارية، ولجنة الخريجين. وخلال المقابلات مع كبار مسئولي الكُلِّيَّة، أبلغت لجنة المراجعة بأن الكُلِّيَّة تعمل على تنفيذ المقترحات والتوصيات الواردة في هذه التقارير بما فيها تقرير المراجعة الخارجية لجمعية المحاميين الأمريكية. ومن خلال الاطلاع على الأدلة المقدمة، تُقرُّ لجنة المراجعة أن الكُلِّيَّة قد اتخذت بعض الإجراءات لتنفيذ التوصيات التي تمخضت عنها مراجعة البرنامج؛ من أجل تحسين جودة التَّعْلِيم والتَّعَلُّم.

8.5 يجري مكتب ضمان الجودة في الكُلِّيَّة عددًا من الاستبانات المختلفة لتحصيل التغذية الراجعة من الأطراف ذات العلاقة، والتي تشمل: استبانة الطلبة المُقبلين على التخرج، استبانة الخريجين، استبانة أعضاء هيئة التدريس، استبانة أرباب الأعمال، واستبانة الطلبة الحاليين. وقد عَلِمْت لجنة المراجعة خلال المقابلات أن مكتب ضمان الجودة يقوم بتحليل الاستبانات للتعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف في البرنامج، واستخدام نتائجها في اتخاذ القرارات المناسبة؛ من أجل التحسين المستمر. كما قدمت الكُلِّيَّة أدلة في ملحقات تقرير التقييم الذاتي على أن نتائج هذه الاستطلاعات تخضع للتحليل. وبالاطلاع على نتائج هذه الاستبانات، لاحظت اللجنة أن بعض الجوانب قد حصلت على تقدير متدنٍّ، كاستخدام طرق متنوعة لتعليم والتَّعَلُّم (46.7%) وتوظيف مركز التَّعَلُّم الإلكتروني لدعم الأنشطة التَّعْلِيمية ضمن البرنامج" (40%)، كما ورد في نتائج استبانات الطلبة المقبلين على التخرج، وهو ما يعكس آراء لجنة المراجعة وتوصياتها. كما شملت نتائج تحليل استبانات أعضاء هيئة التدريس العديد من التوصيات من أهمها إعادة النظر في نظام الترقية، وتشجيع الأكاديميين على حضور المؤتمرات والندوات المهنية. وخلال المقابلات مع كبار المديرين، أُبلِغت لجنة المراجعة أن الكُلِّيَّة قد شرعت في معالجة القضايا التي تمخضت عن تلك الاستطلاعات في خطتها لتحسين البرنامج، فعلى سبيل المثال، عَلِمْت اللجنة أن آلية احتساب الدرجات قد تمت مراجعتها في ضوء مقترحات الطلبة، والموافقة عليها في مجلس الكُلِّيَّة. وقد تأكد ذلك للجنة من خلال الأدلة المقدمة، وهو ما يحظى بتقدير لجنة المراجعة. كما تشعر لجنة المراجعة بالارتياح بأن مكتب ضمان الجودة يعمل على رفع نتائج التغذية الراجعة من الاستبانات إلى عمادة الكُلِّيَّة؛ لمناقشتها واتخاذ ما تراه مناسبًا بشأنها.

9.5 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى بعض مشروعات تطوير الأداء المهني التي تنظمها المراكز المتخصصة في الجامعة للهيئة الأكاديمية والإدارية، وأهمها برنامج الشهادة العليا في تطوير

الممارسة الأكاديمية، والذي يهدف إلى إكساب أعضاء هيئة التدريس الجدد المعرفة والمهارات المطلوبة الخاصة بعمليتي التَّعْلِيم والتَّعَلُّم. وتضطلع شعبة التطوير الأكاديمي في مركز القياس والتقويم والتطوير الأكاديمي بالجامعة بمهمة تقديم دورات تعريفية لأعضاء هيئة التدريس الجدد بالجامعة، والورش المتعلقة بتطوير أداء أعضاء هيئة التدريس. كما يساهم مركز ضمان الجودة في كلية الحقوق بإعداد مجموعة من الورش التدريبية في مجال ضمان الجودة ورفع كفاءة أداء أعضاء هيئة التدريس. وفيما يتعلق بتطوير أداء الموظفين الإداريين، يتولى مركز التدريب الإداري بالجامعة مسئولية طرح ورش تدريبية لرفع مستوى الأداء الإداري. ومن خلال فحص الأدلة المقدمة، تَبَيَّن للجنة المراجعة مشاركة عدد محدود من أعضاء هيئة التدريس في الدورات التدريبية الخاصة بتطوير الهيئة الأكاديمية خلال السنوات الثلاث الماضية. كما لاحظت اللجنة أن مشاركات أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات الإقليمية والدولية محدودة للغاية، وقد تأكد ذلك خلال المقابلات التي أجرتها لجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية، ومن نتائج استبانات أعضاء هيئة التدريس. إضافة لذلك، لم تكن هناك أدلة على قيام الكُلِّيَّة بتحليل الحاجات التدريبية للموظفين الأكاديميين بشكل رسمي، أو بتقييم فعالية الدورات المقدمة وقياس مخرجاتها. وعليه توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكُلِّيَّة بتطوير وتنفيذ إستراتيجية لتطوير القدرات المهنية للموظفين الأكاديميين والإداريين، تشمل آليات لتشخيص الحاجات التدريبية للموظفين، وترتبط بتقييم أدائهم السنوي.

10.5 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى قيام الكُلِّيَّة من خلال اللجان الاستشارية والاستبانات بالمتابعة والفحص المستمر لبرنامج الماجستير في القانون الخاص وتحديثه؛ للتأكد من توافقه مع متطلبات سوق العمل. كما عَلِمْت اللجنة خلال المقابلات أن مكتب ضمان الجودة يقوم بزيارات لجهات العمل القانونية؛ للحصول على تصوّر عن مدى مواكبة البرنامج لحاجات سوق العمل وتوجهاته. وهذه كلها تطورات جيدة تُقرُّ بها لجنة المراجعة، إلا أن اللجنة تلاحظ ضعف الإقبال على البرنامج، وقلة عدد الطلبة المسجلين فيه. كما لم تجد لجنة المراجعة أي منهجية واضحة لجمع بيانات أولية محددة ذات صلة مباشرة ببرنامج الماجستير في القانون الخاص؛ من أجل استقراء سوق العمل. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن تُجري الكُلِّيَّة دراسات منتظمة للسوق المستهدفة؛ من أجل التعرف على أحدث الاتجاهات، ولضمان أنَّ برنامج الماجستير في القانون الخاص يلبي حاجات السوق المحلية والخليجية. كما تشجع لجنة المراجعة الكُلِّيَّة على تعزيز استفادتها

من الخبرات لدى أعضاء اللجان الاستشارية كمصادر أخرى للتعرف على سوق العمل، وذلك بتفعيل دور هذه اللجان، وترتيب المزيد من الاجتماعات.

11.5 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- السياسات والإجراءات المؤسسية مطبقة بفاعلية وبشكل منظَّم في برنامج الماجستير في القانون الخاص.
- يُدَارَ برنامج الماجستير في القانون الخاص بشكل جيد يدل على وجود قيادة فعالة ومسئولة على مستوى الكُلِّيَّة والمؤسسة.
- هناك نظام مطبق لإدارة ضمان الجودة، فيما يتعلق ببرنامج الماجستير في القانون الخاص، وهو مُنفَّذ بصورة جيدة، ويخضع للمراقبة والتقييم.
- يشارك الطلبة مشاركة إيجابية في نظام جودة برنامج الماجستير في القانون الخاص، ولديهم فهم جيد لدورهم في ضمان فاعلية التَّعْلِيم.
- هناك سياسات وإجراءات مناسبة ومطبقة لتطوير برامج ومناهج دراسية جديدة – تتوافق مع الضوابط المؤسسية الموجودة – لضمان صلتها وملاءمتها للهدف من تلبية احتياجات السوق.
- توجد ترتيبات ملائمة ومطبقة للتقييم السنوي لبرنامج الماجستير في القانون الخاص، يتمخض عنها خطة للتحسين المستمر للبرنامج.
- تستعين الكُلِّيَّة ببعض الجهات الخارجية كجمعية المحامين الأمريكية لمراجعة برنامج الماجستير في القانون الخاص، وتقديم المقترحات لتطويره.
- يجري مكتب ضمان الجودة في الكُلِّيَّة عددًا من الاستبانات المختلفة لتحصيل التغذية الراجعة من الأطراف ذات العلاقة، ويعمل على رفع نتائج التغذية الراجعة من الاستبانات إلى عمادة الكُلِّيَّة، لمناقشتها واتخاذ ما تراه مناسبًا بشأنها.

12.5 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأن على الكُلِّيَّة القيام بما يلي:

- تنفيذ المزيد من الورش والدورات لأعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية، وتشجيعهم على حضورها؛ من أجل تأسيس فهم أكبر لأهمية ضمان الجودة، وممارساتها على مستوى البرنامج والكُلِّيَّة
- إجراء المراجعة الخارجية لبرنامج الماجستير في القانون الخاص بشكل يفي بالغرض من المراجعة؛ والاستعانة ببعض الخبراء من الدول العربية أو الأجنبية خاصة تلك الدول التي تتبنى النظام القانوني المدني
- تطوير وتنفيذ إستراتيجية لتطوير القدرات المهنية للموظفين الأكاديميين والإداريين، تشمل آليات لتشخيص الحاجات التدريبية للموظفين، وترتبط بتقييم أدائهم السنوي
- إجراء دراسات منتظمة للسوق المستهدفة؛ من أجل التعرف على أحدث الاتجاهات ولضمان أن برنامج الماجستير في القانون الخاص يلبي حاجات السوق المحلية والخليجية.

13.5 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص بفاعلية إدارة وضمان الجودة.

6. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الذي قامت المؤسسة بإعداده، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعات البرامج الأكاديمية في الكُلِّيَّة* لعام 2012، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التَّعْلِيم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التَّعْلِيم والتدريب:

إن برنامج الماجستير في القانون الخاص الذي تطرحه كلية الحقوق بجامعة البحرين جدير بالثقة.